مارس 2022

احمد مبارك بشير
AHMED MUBARK BASHEER

بسم الله الرحمن الرحيم

بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ

الاستثمار في اليمن
الواقع والطموح

ورقة علمية،

برعاية

الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and industry
Capital Secretariat Sana'a - أمانة العاصمة - صنعاء

الغرفة التجارية بأمانة العاصمة

أعدها

استشاري القطاع الخاص

أحمد مبارك بشير

المدخل: **4**

المقدمة: 4
هيكل الورقة: 5
المنهجية والتساؤلات: 5
الملخص: 6

اليمن واقتصادها: **9**

اليمن: **9**
الاقتصاد ومرتكزات النمو: **11**
التجربة الصينية: 14
معيقات اقتصاد اليمن: 16
تجربة الإمارات في الاقتصاد البنفسجي "السياحة" 19
تجربة الهند الاقتصاد البنفسجي والصناعة الرقمية: 20

الاستثمار في اليمن: **22**

الاستثمار في القانون: **22**
الموارد في اليمن: 22
المشروع الاستثماري: **26**
الفرصة الاستثمارية: **30**
المرتكزات الموجه للاستثمار: **33**
معايير اختيار الفرصة الاستثمارية: 34
جاذبية الاستثمار: **37**
خلاصة: 46

النتائج والتوصيات: **47**

ختاما: 51
المصادر: **52**

المدخل:

المقدمة:

قد لا يخفى على الكثير أن اقتصاد اليمن، اقتصاد ضعيف وفقير، حيث نجد أن اليمن تحتل المرتبة 140 بين اقتصاديات العالم من 141، لأسباب معيقة أظنها التالي:

- تجاهل الميزات التنافسية لليمن، مما أدى إلى:

1. غياب الاستراتيجية المحددة للمرتكزات الاقتصادية لليمن، ولذا غياب الرؤية الواضحة في التحول إلى النمو عبر توجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية.
2. ضعف البنية الفوقية[1] والتحتية، الداعمة للتوجه الاستثماري واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

لذا كان لابد من السعي للبحث في تلك الأسباب، ودراسة بيئة الاستثمار، وحيث ان الاستثمار ذراع تنمية الاقتصاد. فلا يمكننا تجاهل المحفزات الاقتصادية، التي تلقائيا هي محفزات استثمارية، ولا يمكن النظر الى بيئة الاستثمار بمعزل عن بيئة تأسيس الاعمال، فكل عمل استثماري يتحول لعمل تجاري او صناعي او غيرها، فبدون بيئة اعمال محفزة، تظل بيئة الاستثمار ضعيفة. ولذا اعتمدت في هيكلية البحث من عنوان الورقة لتشكيل تصور هيكلية البحث التي أتوقع ان تسهم في الوصول الى إجابة تساؤلاتي، وكذا تقديم فرضيتي عن بيئة استثمار جاذبة.

[1] البنية الفوقية نشير بنها الى القوانين المنظمة والداعمة لبيئة استثمار جاذبة وكذا بيئة اعمال محفزة لتأسيس الاعمال.

هيكل الورقة:

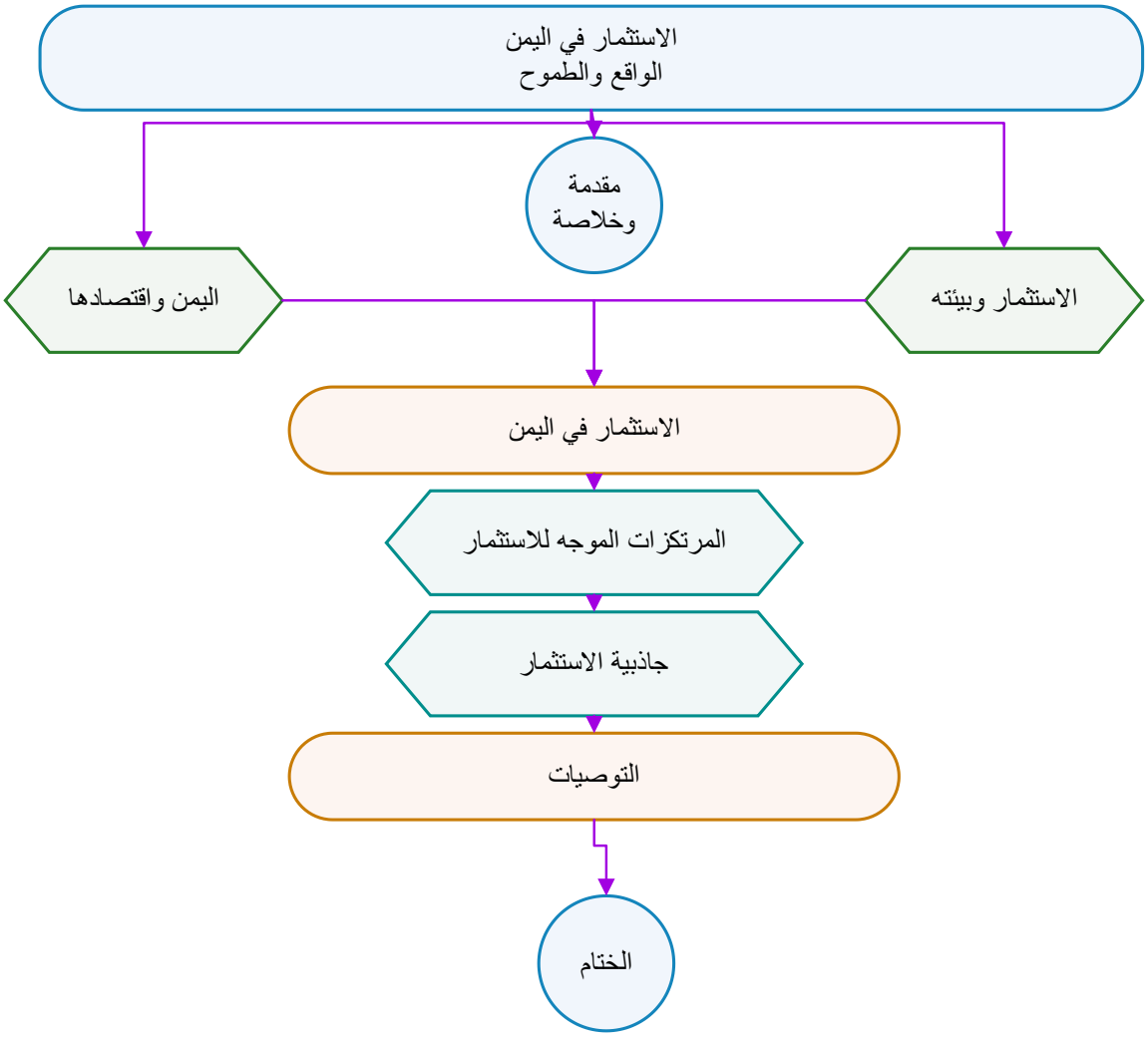

المنهجية والتساؤلات:

سعيت في هذه الورقة للإجابة عن التساؤلات الآتية مقدما إجابتها تفصيلا في متن الورقة معتمداً منهجية البحث المكتبي (دراسة وصفية):

1. هل الاقتصاد اليمني جاذب للاستثمار؟
2. ما هي جوانب الجذب في الاستثمار؟
3. ما الذي يمكن تعزيزه أو تطويره لاقتصاد يمني أكثر جاذبية للانتعاش والنمو؟

الملخص:
من خلال هذه الورقة، نعي أن الجهة المعنية بتحفيز بيئة الاستثمار في اليمن وفقا للقانون هي الهيئة العامة للاستثمار، عبر نظام النافذة الواحدة والتي تربط كل الجهات المختصة في بوابة واحدة لخدمة المستثمر والاستثمار، وتوجيه الاستثمار في القطاعات الوطنية ذات العائد الأبرز والداعم لنمو الاقتصاد الوطني. ولأن مناخ الاستثمار الجيد يأتي من بيئة أعمال جيدة فلا تحقق فوائد قانون الاستثمار إن لم تكن القوانين المرتبطة بالجهات المختصة داعمة لبيئة أعمال صحية جيدة.

باختصار تنعكس بيئة الأعمال على بيئة الاستثمار إيجابا أو سلبا، والعكس قد يكون صحيحا إن كان للهيئة القدرة على تعزيز بيئة الأعمال من خلال إدارة أعلى تحكماً وارتباطاً بالجهات المختصة والمساعدة في تحفيز بيئة الاستثمار.

وقد سعيت من خلال هذه الورقة لتعقب الإجابات عن تساؤلاتي فكانت خلاصة ذلك في التالي:

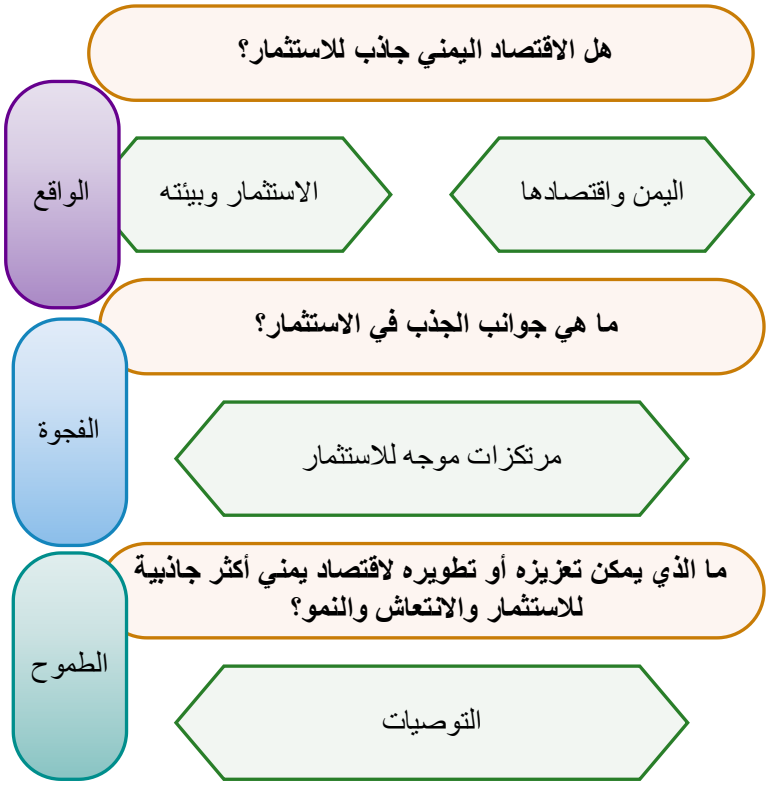

- **هل الاقتصاد اليمني جاذب للاستثمار؟**

1. الإجابة **نعم، ولا.**

- **نعم** لدينا مجموعة من الامتيازات في اليمن تجعل العمل على تهيئة مناخ استثماري أكثر جاذبية فارقا معنا، بل قد يكون الأكثر جاذبية في المنطقة، وهذا يتطلب تحركا فاعلا لتهيئة بيئة استثمارية محفزة وداعمة لتأسيس الأعمال.
- **ولا** حيث والبنية الفوقية والتحتية مازالت بحاجة لمعالجات للوصول الى تحفيز الاستثمار في اليمن.

- **ما هي جوانب الجذب في الاستثمار؟**

2. الجوانب عديدة، إلا ان ما يهمنا في تلك الجوانب ان تكون في إطار رؤية استراتيجية وطنية متكاملة شاملة، لوضع إجابة واضحة للسؤال،
   - فمن ذلك، الإجابة عن ماهي المرتكزات الاقتصادية الموجه للاستثمار لنمو الاقتصاد الوطني، والتي ستسهم في توظيف الموارد وخلق قوة جاذبة لتدفقات نقدية اجنبية وإدارة تدفقات النقد المحلية، لتسهم في تحقيق التنمية والنمو لليمن، وهي تلقائيا المحدد الأساسي الذي قد يعزز الفرص الاستثمارية لصالح اليمن، بإذن الله تعالى.
   - وقد قدمت هذا المقترح لتصوري عن المرتكزات التي يمكن ان تكون الموجه للاستثمار:

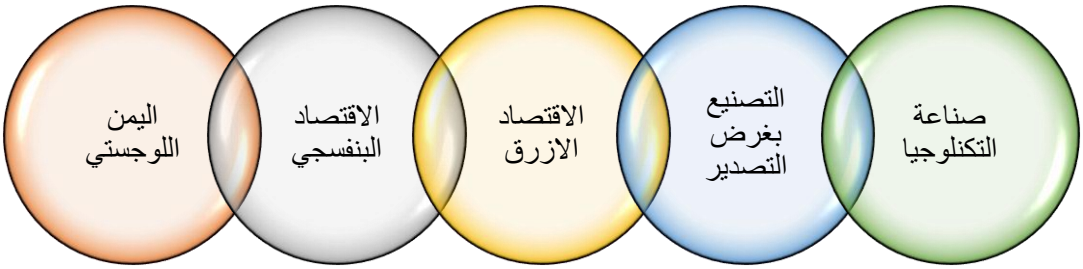

- **ما الذي يمكن تعزيزه أو تطويره لاقتصاد يمني أكثر جاذبية للاستثمار والانتعاش والنمو؟**

3. أظن أنه وللإجابة بشكل واضح على هذا التساؤل، العمل على تأسيس مجلس حوار اقتصادي على اعلى مستوى، من مستويات قيادة الدولة، في إطار محوكم وعادل، مشارك وشامل ومسائل، الذي سيقوم بالدور الأكبر في وضع استراتيجية وطنية شاملة، تضع مرتكزات الاقتصاد الوطني الموجه للاستثمار.

الاستثمار في اليمن
الواقع والطموح

اليمن و اقتصادها:

اليمن:

دولة عربية تقع جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غرب آسيا. تبلغ مساحتها حوالي 555،000 كيلومتر مربع، ويقدر السكان بحدود 30 مليون إنسان، إلا أنني لا أجزم تماما بهذا الرقم، حيث نعتمد على التقدير في النمو السكاني مبني على إحصاء 2004، ولا توجد آلية تحقق فعليه من عدد السكان في اليمن من اليمنيين وغير اليمنيين، وكذا آلية لإحصاء اليمنيين في الخارج، إلا أنني هنا أضع رقم 30 مليون وهي أقرب تقدير يمكن الاعتماد عليه حتى الآن.

يمتد الساحل البحري لليمن حدود 2500 كلم، ويمتلك اليمن حدود 183 جزيرة، بين البحر الأحمر وبحر العرب، هذا مع الإشارة الى الجزر التي بدأت في الظهور بتأثيرات جيولوجية، عموماً أكبر جزر اليمن سقطرى وحنيش. [2]

تُعتبر اليمن من أقدم مراكز الحضارة في العالم القديم.

للأسف لا نمتلك أبحاثا متكاملة، وأدلة كافية عن بداية الحضارة فيها، ربما الموروث الثقافي هي الأداة الأكثر استخداما للاستدلال التاريخي، مع توفر بعض الاستكشافات هنا وهناك في عموم اليمن، حتى عند ذكر حضارة سبأ تنافس أثيوبيا الادعاء بأن تلك الحضارة كانت حضارتها ودول أخرى معها، وان الملكة بلقيس كانت أحدا ملوكها. يمكن ان لا نختلف في هذا مع وجود علاقة قوية بين القرن الافريقي واليمن في الزمن القديم ومازال حيث أسهمت العلاقة مع القرن الافريقي في نقل البن والقات الى اليمن، ولا ننسى ان الحبشة حكمت اليمن.

بعض الإشارات التي بدأت تضيء بأن اليمن قد يكون منشأ الإنسان الأول، أو الإنسان الماهر، أول تلك الإشارات جاءت من بعثة روسية امتد نشاطها في أرخبيل سقطرى من 2002-2008، حيث عثرت في أرخبيل سقطرى "وهي أحد مواقع التراث العالمي" على بقايا أثرية هي الأولى من نوعها، [3] ومن المثير للاهتمام أن لأرخبيل سقطرى نِظَامًا بيئيا بحريا فريدا ومستقلا "Ecology"، حيث إنه من أهم أربع جزر في العالم من ناحية التنوع الحيوي النباتي وتعتبر موطناً لآلاف النباتات والحيوانات والطيور المستوطنة، وأهم موطن لأشجار اللبان المشهورة في العصور القديمة، حيث يوجد في الجزيرة تسعة أنواع من أشجار اللبان من أصل 25 نوعا في العالم. سُجل في الجزيرة حوالي (850) نوعاً من النباتات منها حوالي 270 نوعاً مستوطنة في الجزيرة ولا توجد في أي مكان آخر من العالم. بل يظن البعض ومنهم أنا، أن النطاق

[2] المركز الوطني للمعلومات

[3] https://www.baldati.com/wallposts.php?action=viewNewsPost&newspostId=532

الذي نشأ فيها أبوانا آدم وأول نسله في ذلك الأرخبيل وتلك الجزيرة المتجذرة في القدم، والذي انتشر منها الإنسان الماهر في ربوع الأرض منذ أكثر من 150 ألف سنة، فإن تم إثبات ذلك علميا، ستكون اليمن ليست أصل العرب وحدهم، بل أصل البشرية كلها وبذا تكون اصل الانسان العاقل الذي انتقل منها الى العالم كله وليست افريقيا. [4] كما لابد من الإشارة أيضا ان اليمن متنوعة التضاريس والمناخ. [5]

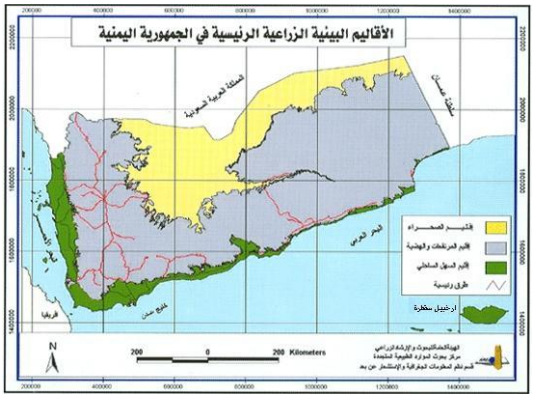

واليمن منطقة جغرافية فريدة في العالم، تقع في قلب الطرق الرئيسة لسلاسل الامداد العالمية، وفي قلبها باب المندب وجزيرة بريم، وأصبح هذا الممر الرابع عالميا في نقل النفط بنسبة 7 % تقريبا مع ارتباطه بقناة السويس في مصر، ولذا تحرص اغلب الدول الكبرى على التواجد بقواعدها بالقرب من هذا الممر الحيوي وتحديدا في القرن الافريقي. مع التأكيد على كون اليمن مرتبط بقوة بالقرن الأفريقي جغرافيا وتاريخيا وحضاريا، والذي لم يستغل كفاية، فقدرة اليمن أن تكون بوابة الصناعة لتلك المنطقة الحيوية، والتي قد تمثل سوقا اقتصادية ذات تبادل عال بين اليمن والقرن الأفريقي.

[4] اشارتي هنا للجزيرة كأحد ابرز موجهات الاستثمار في الاقتصاد البنفسجي، والاقتصاد الأزرق، وقد يدفع البعض من القراء للتفكير في تبني دراسات للاستثمارات التي يمكن توجيهها والاستفادة من خلالها بالموارد المتاحة في جزر اليمن.
[5] المركز الوطني للإحصاء

الاقتصاد ومرتكزات النمو:

بغض النظر عن أن اليمن يعتمد آليات السوق الحر، إلا أنه وبصورة عامة لكل بلد خصائصها الاقتصادية.

وقبل التفصيل، دعونا نفهم معاً وباختصار ماذا نعني بالاقتصاد الحر:

- تنظيم الأسعار تلقائيا من خلال حركة السوق الإنتاج والاستهلاك، العرض والطلب.

يفترض ذلك أن السوق هو المحدد الرئيسي للعملية ومن خلاله يتم القضاء على الاحتكار، دون تدخل أي سلطة فيه حتى سلطة الدولة، إلا أنه وبطبيعة الحال النظم الاجتماعية، [6] نظم بشرية تتطور بتطور الممارسات البشرية، فذلك المفهوم، يتطور وتطور بشكل كبير، من خلال حوكمة النظام، بما يوفر العدالة، والمشاركة، والمساءلة، وهذا دفع لتكوين عدد من النماذج المتنوعة من النظام، تتناسب مع متغيرات السياق للدول والمناطق التي تعاملت مع النظام. ومن أبرز الأمثلة (اقتصاديات الصين وروسيا). ويمكننا النظر إلى اقتصاد الصين الذي يمثل 15 % تقريبا من اقتصاد العالم، وهناك 21 دولة تسيطر على 80 % من اقتصاد العالم: [7]

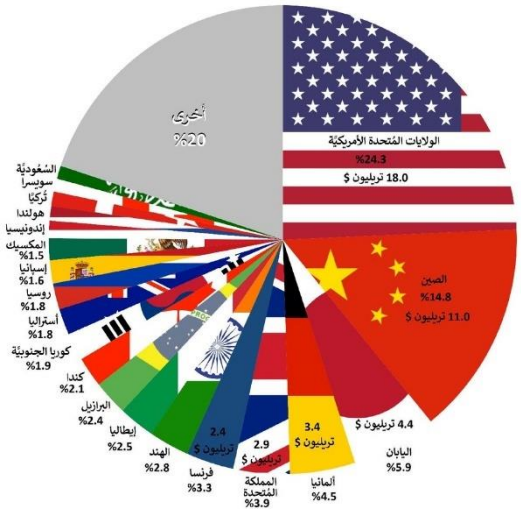

- ولنفهم أكثر دعونا، نضع مفهوما للاقتصاد، والذي أفهمه كما يلي:
- مجال اجتماعي يركز على الممارسات البشرية في استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وإنتاجها.
- بمعنى: استخدام القدرة لتلبية الرغبة.
- يدل ذلك على أن الاقتصاد يعني: الموازنة بين القدرات المتاحة للبلد، لتلبية الرغبات لسكان تلك البلد من خلال:

[6] حتى مفهوم الاقتصاد الإسلامي، هو إطار لتلك النظم التي تطورت بتطور احتياجات الدولة الإسلامية، ولذا نجد تلك الممارسات تتماثل كثيرا مع متطلبات التوسع في الأسواق من الدولة الراشدة وإلى الخلافة العثمانية وغيرها من الدول الإسلامية.

[7] ويكيبيديا

1. الاستغلال الأمثل والتوظيف الكامل للقدرات المتاحة.
2. خلق توازن في الميزان التجاري للبلد.
3. استقرار مالي،
4. زيادة التدفقات النقدية،
5. زيادة كفاءة القدرات وفاعلية التشغيل لمستوى أعلى والحصول على قدرات لم تكن متاحة قبلاً.
6. وتحقيق النمو الشامل وصولاً إلى رفاه المجتمع.

اشرت سابقا الى الدولة ولذا اظن من المفيد ان نفهم الفرق بين الدولة والحكومة، رغم أن المفهومين يستخدمان بالتناوب كمترادفات عند اغلبيتنا، الا ان مفهوم الدولة أكثر شمولا من الحكومة، حيث والدولة تتضمن جميع المؤسسات الممثلة (سياسا واقتصاديا واجتماعيا) من كل المواطنين، وهذا يعني ان مؤسسات الدولة تتوزع بين (مؤسسات سياسية وسيادية، ومؤسسات اقتصادية ومؤسسات مجتمعية مدنية) فالحكومة هي جزء من الدولة. وصحيح ان الحكومة هي المؤسسة التي تمثل الدولة كسلطة سياسية وسيادية في الاشراف وتنفيذ القوانين والعمل على تقديم أفضل الخدمات للمجتمع والمساندة لبقية الأطراف في الدولة، الا انني ممن يؤمن بالقاعدة الرشيدة التي يفترض ان تحكم إطار السيادة للحكومة وهي "**لا تنخرط الحكومة في الحياة الاقتصادية ولا تنشغل بالتجارة أو الصناعة. بل يفعل ذلك مواطنو الدولة**"، مما يدفعني للإشارة الى الأخطاء التي حدثت نتيجة سعي الحكومة للمنافسة في العمل التجاري او الصناعي والذي اعطى مؤشرات سلبية في قدرتها على تلك الممارسة، وحتى الصين رغم امتلاكها لشركات اقتصادية الا انها ومن اجل فصل دور الحكومة بشكل عادل، وضعت قواعد لإدارة تلك القطاعات الاقتصادية عبر منظومة شراكة واسعة مع القطاع الخاص، ولذا اشير ايضا الى المقولة التي نشرت في تقرير اقتصادي عن الصين بعنوان رأسمالية الدولة في الموقع "وندرلست" والمقولة هي:

"يعمل القطاع الخاص في الصين– والذي كان ينمو باستمرار منذ الأزمة المالية العالمية– كمحرك رئيسي لنمو الاقتصاد الصيني. وكثيرا ما يستخدم مزيج الأرقام **90\80\70\60** لوصف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني: فهو يساهم بنسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وهو مسؤول عن 70 % من الابتكار و80 % من العمالة الحضرية ويوفر 90 % من الوظائف الجديدة. كما أن الثروة الخاصة مسؤولة عن 70 % من الاستثمار و 90 % من الصادرات" [8]

[8] https://www.wonderlustmag.com/state-capitalism-the-private-sector-china-s-economic-growth/

يمكنني أيضا ان اشير الى رؤيتي حول الدولة العربية الحديثة. [9] والذي اعتقد اني اتبني فيه ذات التوجه.

[9] https://2u.pw/c9WXn

التجربة الصينية: [10]

مرت التجربة الصينية بمرحلتين:

1. مرحلة بعد الثورة 1948-1978: والتي كان التركيز فيها على تثبيت النظام الاشتراكي وفق النظرية الماركسية مع دمجه بالثقافة الصينية والذي لم يحقق أي أهداف تنموية كما تخيلتها الدولة الصينية حيث نجد: إنه وحتى ما قبل 1978 ومع كل الإصلاحات والخطط الخمسية كان الناتج المحلي الصيني يمثل 2.2 % من الناتج المحلي العالمي بصادرات لا تتعدى 13 مليارا $، وبلا استثمارات أجنبية وبنسبة فقر عالية في المجتمع تمثل أغلب السكان تقريبا.
2. المرحلة الثانية التي انطلقت من 1978، وهذه العقود الأربعة وصولا إلى اليوم 2021، تم العمل على 10 خطط استراتيجية فاعلة أسهمت في انتزاع أكثر من 700 مليون صيني من خط الفقر، وصارت الصين ثاني أكبر اقتصاديات العالم، ومصنع العالم بلا منازع، وصل الناتج المحلي الصيني إلى أكثر من 12 تريليونا $ أي 900 ضعف ما كان عليه الوضع قبل 78، بلغ الاستثمار الأجنبي في الصين قرابة 600 مليار $ حتى 2019 تقريبا، استقبلت في العام 2020 أكثر من 90 ملياراً $ استثمارات أجنبية.

على ماذا ارتكزت النهضة الصينية وكيف أصبحت الصين جاذبة للاستثمارات؟

ارتكزت على:

1. إصلاح اقتصادي متكامل: من أبرز ذلك:
   - 1.1. تحرر الأنشطة، وسوق تنافسي حر،
   - 1.2. تحرير الأسعار،
   - 1.3. الربح معيار لمنشآت القطاع العام ودعم الملكية المختلطة (الإدارة بمنهجية القطاع الخاص وتوسيع الشراكة بين القطاعين).
   - 1.4. دعم الملكية الخاصة،
   - 1.5. التوسيع في إنشاء الشركات القابضة والمساهمة.
   - 1.6. تحرير القطاع المالي والمصرفي،

يمكن الاطلاع على إحصائيات الصين من خلال كتاب الإحصاء الصيني– الرابط. [11]

2. الانفتاح على العالم وجذب الاستثمارات: وبرز ذلك من خلال:
   - 2.1. إنشاء مناطق اقتصادية (مناطق التصنيع المخصص للتصدير) كانت البداية بمناطق 4 (تنشان، وتسوهاي، وشانتو، وشيمان) ثم في 1988 تم إنشاء هاينان والتي أصبحت اليوم أكبر منطقة اقتصادية في الصين.
   - 2.2. ثم تم إطلاق مناطق تنمية اقتصادية عرفت باسم المناطق المفتوحة (أي المنفتحة على العالم) حيث تسمح لهذه المناطق التي امتدت على طول الأنهار الصينية باستضافة الاستثمارات الخارجية دون الحاجة إلى الموافقة من الحكومة المركزية.

"وهذا ما أسهم في تخفيف النزاع بين الحكومة والأقاليم؟ واليوم وصلت تلك المدن إلى أكثر من 291 مدينة.

ورغم كل ذلك برزت تحديات كبرى أمام هذا الانفتاح الصيني أبرزها:

1. النزاع بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والتي بدأت اصلاحات عدة في هذه القضية والإصلاحات مستمرة فيه.
2. الحاجة المستمرة للمواد الأولية والطاقة، وهذا الأمر الطبيعي مع توطين الصناعة والتكنولوجيا والتي أخذت الصين في اصلاحات كبرى فيها، أبرزها استراتيجية الحزام والطريق.
3. تدهور وتلوث البيئة، والتي أطلقت الحكومة الصينية استراتيجيتها في العام السابق للحد من هذا التلوث والسيطرة عليه.
4. الهجرة من الريف للمدينة، وتتخذ الحكومة عدة استراتيجيات لتطوير اقتصاديات المدن ودعم الاستهلاك الداخلي وتحسين مستوى المعيشة لكل السكان.

ربما يفيدنا استعراض تجربة الصين، والتي أصبحت أنموذجا تعمل عليه الكثير من الدول النامية لتحقيق هذه القفزة العملاقة.

ما يبرز لنا أن مؤسسات القطاع الخاص جزء من مؤسسات الدولة في القطاع الاقتصادي، ومنظمات المجتمع المدني جزءا آخر من تلك المؤسسات في النطاق المجتمعي. أشرت إلى هذا لنفهم بالضرورة انه ولتحقيق التوازن لا بد من إشراك عادل ومسائل لتلك الأطراف بما يحقق توازن الأدوار وعدم تداخل تلك الأدوار بين بعضها البعض. وبناء على ذلك، نفهم أن البنك المركزي ليس مؤسسة تتبع الحكومة وإنما مؤسسة عامة سيادية مستقلة، وهذا له أهميته في عملية تحديد المرتكزات للسياسة المالية والنقدية والتي يمكن المضي فيها لتحقيق النمو الاقتصادي لليمن، في ظل الحرب وما بعد الحرب. وهذا ما ينبغي النظر إليه بشكل جدي في إقرار سيادة لمؤسسة البنك المركزي اليمني منفصلاً تماماً عن تدخلات الحكومة فهي في النتيجة مجرد عميل من عملاء المركزي اليمني لها ما لأي عميل من عملاء المركزي، ويفترض بنا التفكير في استقلالية المركزي عن التدخل في الأنشطة المباشرة، حتى منها صرف المرتبات لموظفي الدولة ونقل ذلك الدور وإدارتها للبنوك والمصارف التجاري والمتخصصة في الدولة، وتفريغ البنك المركزي لمهامه الرئيسة.

[10] التجربة الصينية الواقع والتحديات– د. أحمد فاروق عباس– المجلة العلمية للتجارة والاقتصاد- جامعة الأزهر- 2019

[11] http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/

معيقات اقتصاد اليمن:

ما حدث لدينا من أشكال في ظني هو عدم وضوح الرؤية للممارسة المثلى للاقتصاد اليمني، بمعنى لم يكن واضحا:

- **ما هي المرتكزات الأساسية والتي يفترض أن يعتمد عليها الاقتصاد اليمني للنمو؟**

والآتي الصورة التي نعرفها عن الاقتصاد اليمني، وليس هذا الوضع الآن بل حتى ما قبل الحرب:

اقتصادنا ضعيف وغير متطور نعتمد فيه بشكل كبير على المساعدات الدولية، والتي لم تسهم فعليا في نمو الاقتصاد اليمني، وربما أسهمت بشكل ما في تحييد اليمن من الفشل الكامل في الدول اليمنية والتي حكمت شمالاً أو جنوباً، وحتى دولة الوحدة، كان هذا الوضع السائد. رغم هذا لا نريد ان ننكر حدوث نمو إيجابي في الاقتصاد، ما بعد الألفية تحديداً، ربما أظهر ذلك إيجابيات التدخلات في دعم نمو الاقتصاد اليمني والتي دعمتها مجموعة البنك الدولي، وخاصة في السعي إلى تعزيز وتحييد البنك المركزي، ودعم تحديث بعض القوانين والإجراءات التي تناسبت مع تلك التدخلات، مع التأكيد على عدم كفايتها، وعند البحث عن عوامل ضعف الاقتصاد اليمني، فأبرزها كما أشرت سابقا عدم تحديد ما هي المرتكزات الاقتصادية التي يمكن أن تصنع فارقا في النمو الاقتصادي للبلد، والتي يمكن أن تكون الموجه والمحدد لجاذبية للاستثمارات الداخلية والأجنبية ودعم إدارة النقد كعنصر أساسي في دعم التنمية، وفي الأغلب قد يأتي على بالنا المقارنات في بيئات اقتصادية مختلفة، أما زمنيا استنادا على التاريخ، دون النظر إلى المتغيرات والعوامل التي تفصل بين الفترات الزمنية والمؤثرة في تلك المقارنة، ولا أيضا المقارنة المكانية، دون النظر أيضا إلى المتغيرات المؤثرة بين البيئتين او الزمنين، ولذا من الجيد ان نضع عند الاستناد الى تلك المقارنات في البيئات الاقتصادية زمنيا او مكانيا او كليهما، أخذ الآتي كعناصر او معايير تسهم في دراسة تلك المتغيرات ولا تجعل المقارنة منصفة بدون دراستها:

1. الاقتصاد وحجم القطاع الخاص.
2. السياسة والحكومة.
3. المجتمع ومؤثراته.

ومن هنا نعلم تماما أن اليمن اليوم، ليس اليمن قبل 30 سنة، ولا حتى قبل 100 سنة، لا في عناصره الاقتصادية، ولا في شكل وحجم القطاع الخاص، ولا في تكنلوجيا الإنتاج والصناعة، ولا في السياسات و لا في شكل الدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ولا في المتطلبات اللوجستية، ولا في عدد السكان وسلوكيات المستهلك، و..... إلخ ، وقد بينت بعض تلك الفجوات في المقارنة السابقة، عند الحديث عن اقتصاد البن،

كاقتصاد واعد لليمن في ورقة بحثية أخرى بعنوان (الزراعة في اليمن) [12]، حيث نجد أن إنتاج البن في اليمن يمثل 0.002 % من اقتصاد البن العالمي، مع التنبيه أن الاستثمار في القهوة ليس استثمارا سريع النمو، بالتالي فليس من السهل اختراق هذا الاقتصاد، إلا أن البديل المتاح في الاستثمار في البن، هو التركيز عليه كمنتج نوعي (ذو قيمة فريدة) مما يعزز بيعه في الحصة المخصصة لطبقة VIP التي يمكن أن تعزز ذلك المنتج بالتركيز على هذا الإطار بالاستثمار الجاد على الخصائص الفريدة لتقديمه كمنتج عالي القيمة، مما يدعم زيادة الطلب عليه، إلا أن تقديمه كمنتج تنافسي مع المنتجات الأخرى لن يكون توجهاً استثمارياً مجدياً خاصة والمستهلك اليمني صار أحد مستهلكي البن. الجانب الآخر الذي لا ينبغي تجاهله في أي استثمارات زراعية، أن اليمن فقير مائياً،حيث تشير أغلب التقارير إلى أن اليمن من الدول التي تعاني من نقص مياه حاد، من ذلك أشار تقرير (water.fanack فرانك للمياه) إلى: "يعتبر اليمن من الدول ذات معدلات الاستنفاد للموارد المائية في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تجف موارد المياه الجوفية الثمينة له في غضون الـ 15-50 سنة القادمة. " [13]، قد يشير هذا التنبيه أيضا إلى مخاطر في مزيد من الاستنزاف في التحول الصناعي، أو متطلبات توسيع المساحات الزراعية، أو التوجه لزراعة الحبوب، في ظل عدم وجود استراتيجية واضحة لمعاجلة الفجوة المائية [14]والتي ليست اليمن منفردة بها بل الكثير من الدول العربية والتي أوصلت الأردن إلى شراء المياه من الكيان المحتل. ولذا اعتقد انه من الجيد التفكير في توجه استثماري واسع لزيادة المساحة الزراعية، والتفكير في التوجيه للاستثمار في الزراعة الهوائية "بدون تربة"، وتحديد دمجها في تعزيز الامن الغذائي.

ولو نظرنا إلى ذروة نمو الاقتصاد اليمني في القرن الواحد والعشرين كان العام 2014، بحجم صادرات يقترب من 7.5 مليارات $ أمام حجم واردات بقيمة 13 مليارا $، نجد هنا ان حجم العجز التجاري يزيد عن 5.5 مليارات $، وجب التنبيه أن 90 % من حجم الصادرات اليمنية تتمثل في البترول الخام. والتي تعتمد عليها أغلب الحكومات اليمنية في تقدير موازنتها على 75 % من تلك الإيرادات القادمة من النفط منذ اكتشاف النفط. مع اخذ العلم ان اليمن منتج صغير للنفط حيث لا يمثل أكثر من 0.0018 % من الإنتاج العالمي للنفط في الوضع ما قبل 2014. اذن هو رقم ضعيف جدا في اعتمادها كمرتكز اقتصادي للنمو في اليمن، وبلغ تقدير احتياطيها منذ اكتشاف النفط في الثمانينيات، بأربع مليار برميل، وكان الإنتاج في حينها حدود 400 ألف برميل يوميا، وانخفض وصولا الى 160 ألف برميل واستمر انخفاضه

[12] https://2u.pw/ztt8U

[13] https://water.fanack.com/ar/yemen/water-resources-yemen/

[14] ربما يجدر الإشارة الى ان التقنيات القديمة في الاستثمار والحفاظ على مياه الامطار من ذلك تقنية المدرجات والمقالح وهي احواض مائية حول الجرب الزراعية وغيرها من التقنيات التي استثمر فيها المزارع اليمني القديم وقد يسهم دراستها لفهم تلك التقنية واستحداث أدوات ومنهجية لتطبيقها بما يتوافق مع تقنيات الحديثة سيكون فارقا في الحفاظ على مياه الامطار ، ولن يتجاهل أي باحث موقع سد مأرب القديم وكيف أسهمت حضارة سبأ في تشييد هذا الصرح المعجزة في يوم ما حتى أشار اليه القرآن الكريم بأنها ارض الجنتين.

مع مرور الوقت واثرت الحرب تلقائيا على كمية الإنتاج من النفط والغاز، نجد الإحصاءات في 2019 حسب المنصة الاقتصادية [15]حول الاقتصاد اليمني يبرز لنا:

- تحتل اليمن المرتبة 140 بين اقتصاديات العالم من 141 دولة.
- زيادة العجز واضحة فيما بعد 2014 ، حيث لم تتجاوز صادراتنا 1.5 مليار $، مقابل واردات 11.4 مليارا $ أي أن الفجوة اتسعت إلى 9 مليارات تقريباً في الميزان التجاري. (للتنبيه 70 % كانت صادرات النفط الخام، ومع أخذ العلم انه لم يتم قياس الواردات التي تتم عبر التهريب والتي قد تجعل العجز أكبر من الرقم السابق).
- نتيجة للحرب والحصار زادت معدلات العاطلين عن العمل فالتراكمات الإيرادية للناتج المحلي للسنوات الست من الحرب قدرت بأكثر من 88 مليارا $.[16]
- للأسف أيضا أصبح نمو الناتج المحلي في السالب 1 %.[17]

يعني أيضا أن النفط ربما يتم استنزافه في سنوات معدودة، في ظل عدم توفر بيانات وأبحاث فعليه عن النفط في اليمن، مع أخذ العلم أن الاستكشافات النفطية للنفط في اليمن بدأت من العام 1938 م [18] وما بعدها من خلال شركة نفط العراق في ظل الاحتلال البريطاني والتي لم تحقق أي استكشافات ذات جدوى، وهذا مؤشر مهم يجب الانتباه إليه عند التفكير في اعتبار النفط هو مرتكز أساسي للاقتصاد اليمني. وإن نظرنا للغاز فتقدير تصديره الذي وضعته الحكومات السابقة أنه سيضيف 350 مليونا $ إلى ميزانيتها. [19] وهذا رقم غير مشجع في تنمية الاقتصاد اليمني، رغم أهميته، إلا أننا علينا البحث عن مرتكزات ستفرق عند توظيفها لنمو الاقتصاد اليمني من خلال توجيه الاستثمار. مع اخذ الانتباه الى الإشارات الكثيرة عن ان منطقة الربع الخالي او مثلث الصحراء بين حضرموت ومأرب والجوف قد يكون مصدرا محتملا للثروات النفطية والغاز.

وهنا دعوني أتساءل هل يمكن للاقتصاد البنفسجي[20] أن يكون أحد مرتكزات جذب الاستثمار ونمو الاقتصاد، للإشارة لم يجد هذا المرتكز أي اهتمام فعلي، رغم تكرار حديثنا عن حضارة اليمن وموروثها الثقافية والتاريخي، ورغم ذلك لم تكن هناك أي مبادرات حكومية أو غير حكومية للاستثمار في هذا القطاع رغم أن كل الأبحاث الاقتصادية تؤكد أن هذا القطاع هو القطاع القادر على إخراج اليمن من دائرة

---

[15] https://oec.world/en/profile/country/yem

[16] YSEU51_Arabic.pdf (reliefweb.int)

[17] طبعا قد نفترض ان كل ذلك العجز كان يغطى من اقتصاد الحرب ودعم المانحين الدوليين.

[18] ويكيبيديا

[19] http://www.sepocye.com/Arabic/Default.aspx?ID=YOH

[20] والاقتصاد البنفسجي، الذي يتمثل في التنوع الثقافي والذي يتمثل في السياحة والترفيه وغيرها من المنتجات الثقافية.

البلدان الأفقر والأقل نموا إلى دولة نامية، فلا زالت مواقع الجذب السياحي غير مطورة وتنقصها الكثير من الخدمات. رغم أن اليمن يمتلك أربعة مواقع ضمن مواقع التراث العالمي هي سقطرى وصنعاء القديمة وشبام حضرموت ومدينة زبيد القديمة، وغيرها ، ما نعرفه وما لا نعرفه ، وهذا حفز الحركة السياحية نوعا ما في الفترة ما بعد 2005 إلى ما قبل 2011. دعوني اشير هنا تجربة الإمارات العربية في توجيه الاستثمارات إليها عبر جعل الاقتصاد البنفسجي احد اهم مرتكزات الاقتصاد للدولة:

تجربة الإمارات في الاقتصاد البنفسجي "السياحة" : [21]

أحد المرتكزات الأساسية لتوجهات دولة الإمارات هي الاقتصاد المتنوع، واعتمدت دبي أحد الاقتصادي البنفسجي كجزء من استراتيجية حكومة دبي للحفاظ على تدفق النقد الأجنبي حيث اعتمدت الاستراتيجية على ان (دبي المركز الأول للسياحة في العالم). وحتى تعزز ذلك سعت الإمارات إلى توجيه الاستثمارات في هذا الجانب لخلق بيئة سياحية جاذبة قائمة على (التسوق) ومنها الاستثمار في إنشاء بنية تحتية سياحية جاذبة وتشييد معالم سياحية بارزة، نركز هنا أنها (معالم مستحدثة) وتسعى الإمارات اليوم للعمل على البحث عن معالم تاريخية لها تأثير آخر في جذب السياحة.

أهم العناصر التي شجعت الاستثمار في القطاع السياحي في الإمارات:

- إطلاق مشاريع سياحية عملاقة بمستويات عالمية، (مشاريع التنمية العملاقة).
- تطوير البنية التحتية من أجل تعزيز المشاريع العملاقة وجذب الاستثمار فيها.

ويمكنني إضافة عنصر آخر وهو أن (الحكومة تُسوق والقطاع الخاص يعمل وبدعم وتسهيل حكومي كبير)

وإن جئنا للأرقام نجد:

- 12 % تقريبا إسهام صناعة السياحة والترفيه في الناتج المحلي للإمارات في قيمة تزيد عن 50 ملياراً $ (180 مليار درهم تقريبا) للعام 2019.

زوار دبي وصل في تلك الفترة إلى قرابة 16 مليون إنسان، مع أخذ الانتباه أن هذا الرقم كان يصل إلى أكثر من 64 ملياراً $ قبل أزمة كلوفيد، وقد يكون الرقم مضاعفا بعد الأزمة. بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا في التجربة فإنها تجربة يمكن دراستها للاستفادة من الإيجابيات فيها وتجنب السلبيات منها.

[21] https://www.moec.gov.ae/tourism-indicators

تجربة الهند الاقتصاد البنفسجي والصناعة الرقمية: [22]

- بدأت الاستراتيجية الهندية في جعل اقتصاد الهند اقتصاد خدمي ، منتج للصناعة الرقمية في العام 1964 في عهد **جواهر لال نهرو**، والذي ركز على تعزيز التعليم التقني وتوجيه الاستثمارات إلى مدن صناعة رقمية، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي على الأبحاث والتطوير والتي وصلت إلى أكثر من 10 % من الناتج المحلي، مما جعل الهند مركزاً لصناعة التكنولوجي والخدمات (أبرزها الأفلام- والتي هي جزء من الاقتصاد البنفسجي) تسهم هذه الصناعة في 57 % من الناتج المحلي للهند، الهند اليوم هي ثاني أكبر شبكة في العالم لمستخدمي الجوال بأكثر من مليار مستخدم.
- إلا أن هذه التجربة المهمة، أصبحت عبئاً على الهند مع تزايد المنافسة في هذه الصناعة وعلى رأس قائمة المنافسين الكبار جارتها الصين، مما أبطأ نموها الاقتصادي، وبدأت معدلات البطالة في تزايد حتى وصول **ناريندرا مودي**، الذي أجرى تعديلا في استراتيجية الهند من مركز صناعة للخدمات التقنية، إلى نموذج قائم على التصنيع الموجه للتصدير، وهذه الاستراتيجية الجديدة تدعمها الاستراتيجية السابقة في الصناعة الرقمية، أسهم هذا التوجه في تحريك الاستثمار في الهند، والذي أصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم العام 2020. ".

التجربة الهندية قد تؤكد أيضا في توجيه الاستثمار نحو التصنيع الموجه للتصدير والمستهلك الأكبر لمنتجات اليمن قد تكون دول القرن الأفريقي. إلا أن هذا الهدف يتطلب وجود مناطق حرة [23]، شاسعة وهذا قد يتطلب الاستفادة من قانون المناطق الحرة 1993/4 وتفعيل دور هيئة المناطق الحرة ضمن الجهات المختصة في هيئة الاستثمار، وقد يتطلب مراجعة وتطوير القانون وقوانين أخرى ترتبط بقانون الاستثمار.

وإلى تحدٍّ آخر يواجه الاقتصاد اليمني، والمتمثل في الشتات السكاني، حيث يتوزع الريف اليمني في حدود 40 ألف منطقة ريفية، متوسط السكان فيها بين 100-500 نسمة، مما يضعف قدرة أي سلطة في توفير خدمات متناسبة وعادلة " حياة كريمة" مع هذا الشتات ويرفع كلفة تلك الخدمات ويرفع مستوى الهدر، مع ضعف التوجه لتنمية اقتصادات المدن، والتي هي مرتكز رئيسي في التحول للنمو الشامل للاقتصاد. لو نظرنا لشبكة الطرق الريفية كمثال لليمن 36 ألفاً كلم من الطرق غير المعبدة، [24] والتي تحتاج في الحد الأدنى بافتراض كلفة الكيلو الواحد 150 ألفاً $ إلى موازنة تفوق 5 مليارات $ في بلد فقير.

[22] تقارير البنك الدولي وتقارير اليونسكو عن الاقتصاد الهندي وويكيبيديا
[23] المنطقة الحرة: مناطق أو مدن في الدولة يتم التعامل فيه وفقا لأحكام ضريبية وجمركية خاصة بخدم أو تدعم توجها تحفيزيا منها التصنيع بغرض التصدير.
[24] تقارير البنك الدولي

والتي تمثل عائقاً كبيرا في تنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. هذا عدا الطرق الرئيسية التي تفوق 14 ألف كلم والتي هي بحاجة ملحة للترميم، والتي قد تفوق موازنتها عن 2 مليار $، هذه فقط أرقام تقديرية لترميم الطرق في اليمن، في بلد فقير. وهذا ولم يتم احتساب البنية التحتية والخدمات التي تحتاج اليها كل تلك المناطق الريفية ودعم زيادة انتاجيتها كما كانت في يوم ما مناطق اكتفاء أصبحت مناطق محتاجة وبشدة.

ولو نظرنا الى انتاج الأسماك في اليمن بمقارنة بما تنتجه مصر، فنحن ننتج 11 % مما تنتجه مصر في العام 2014. رغم الامتداد البحري الذي تمتلكه اليمن، ورغم ما اشارت اليه الحكومات المتعاقبة بأهمية هذه الثروة، وبرغم التوجه الى الصناعة السمكية في ساحل حضرموت من مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، ما زالت هناك فجوة كبيرة في الإنتاج السمكي لليمن، وعند النقاش مع احد المتخصصين في هذا المجال فإنه يبرر ذلك في انه و برغم مرور أكثر من 35 سنة في توطين الصناعة السمكية، الا انها لم تستند على قاعدتي التكامل الصناعي ورفع الكفاءة الإنتاجية الفنية والتشغيلية من خلال تنمية الموارد البشرية في استخدام افضل التقنيات في الاصطياد، ونقل افضل التقنيات اللوجستية الداعمة لتلك الصناعة. مما يؤكد القاعدة ان المناخ الاستثماري الإيجابي يتحرك في بيئة اعمال قوية وداعمة، كما يمكن الإشارة الى توجيه الاستثمارات الى الزراعة المائية "تنمية الاحياء البحرية" مع دمجها التكامل الزراعي ، والذي سيعزز الامن الغذائي.

خلاصة القول ان تلك التحديات أسهمت في ان تشكل اقتصاد اليمن، والذي هو اقتصاد ضعيف وفقير، لأسباب أظنها التالي:

- تجاهل الميزات التنافسية لليمن، مما أسهم في:

1. غياب الاستراتيجية المحددة للمرتكزات الاقتصادية لليمن، وبالتالي غياب الرؤية الواضحة في التحول إلى النمو عبر توجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية.
2. ضعف البنية الفوقية والتحتية، الداعمة للتوجه الاستثماري واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

وهذا يدفعني للانتقال إلى الفصل التالي:

الاستثمار في اليمن:

الاستثمار في القانون:

يعرف القانون اليمني للاستثمار 2010/15، الاستثمار في المادة 3 البند 11 بأنه:

- توظيف رأس المال في المشروع من قِبل المستثمر
- للحصول على فائدة أو حقوق ملكية فكرية أو فوائد مادية أو غير مادية، بما في ذلك نفقات التأسيس أو الحفاظ على المشروع أو صيانته.

من الملاحظ أن القانون لم يشر إلى المبادئ التي يرتكز عليها الاستثمار في اليمن، ولا إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال الاستثمار، إلا أنه يمكن أن نفهم ضمنياً، وبالتالي تعريفه بـ:

- **إضافة قدرات إنتاجية أو تطويرها او إحلالها في المجتمع نطاق الاستثمار.**

أرجو أن يتضح من هذا الرابط الأساسي بين الاقتصاد والاستثمار، هو أن أبرز أدوات تنمية الاقتصاد هو الاستثمار. بمعنى أنه لتنمية اقتصاد أي بلد نحن بحاجة إلى تحفيز وزيادة الاستثمارات الخارجية والداخلية في هذا البلد وتسهيل تأسيس الأعمال. يمكنني أن أضيف أيضا أن الاستثمار كهدف يمكن تعريفه بأنه:

- **توظيف موارد اليوم للحصول على قدرات مادية وغير مادية في المستقبل.**

أرجو أن يتضح ان أبرز هدف للاستثمار هو توظيف الموارد وما نفهمه عن الموارد أنها قد تشتمل على:

1. الموارد البشرية،
2. الموارد البيئية والمادية،
3. الموارد المعرفية،
4. الموارد المالية،

الموارد في اليمن:

1. **المورد البشرية**، واليمن كأغلب الدول العربية، يمثل الشباب فيها أغلب سكانها، حيث تمثل القوة العاملة في اليمن 54 % من السكان الفئة العمرية 15-55 سنة، نسبة البطالة تصل إلى أكثر من 65 %، بمعنى أن 35 % من القوى العاملة هي من يعيل بقية السكان، وبحسب تقارير البنك الدولي فإن الكساد التراكمي في اليمن وصل إلى 50 %.
   - هذا المورد البشري يعتبر مركز التركيز في جذب الاستثمار، لتخفيف العبء الاقتصادي والحد من البطالة، هذا المورد ينقصه مقومات أساسية لتحويله إلى قوة إنتاجية وتشغيلية أعلى كفاءة

وأعلى فاعلية، على رأس تلك القدرات والمهارات، المعارف التعليمية والمهنية، وهذا يتطلب فهم المرتكزات التي سنوجه إليها الاستثمار وندعم نمو الاقتصاد الوطني، ومن خلالها نطور قوالب التأهيل،

- أبسط مثال للفجوة في فاعلية الكفاءة البشرية هي الفجوة بين العمالة المهنية والعمالة الجامعية والتي يتوقع أن تكون 1 جامعي أمام 10 فنيين كمتوسط، فالطبيب المتخصص بحاجة إلى طاقم فني من ممرضين ومساعدين وإلخ، قس على هذا بقية المهن التخصصية، في اليمن الفجوة التي لدينا 1 فني أمام 20 جامعي.
- الأشكال في منظومة التعلم وبناء القدرات وتقليص الفجوة في المتطلبات المهنية والتنموية، يمكن قياسها في المسار المهني، لنتخيل عزيزي القارئ (4 ملايين طالب يصلون إلى التعليم الأساسي، يصل من هذا العدد حدود 250 ألف طالب في الثانوية، و 26 ألف طالب في التعليم والتدريب المهني، وحدود 124 ألف طالب في التعليم الجامعي) هذه الفجوة كانت قبل 2014، بناء على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، أين يذهب الفاقد في التعليم بين التعليم الأساسي إلى الثانوي، بحسب اليونيسف 65 % من السكان بين الأمية وأشباه المتعلمين، وهذا قد يكون سلبياً إلا أنه في ذات الوقت فرصة واضحة لتوفر مادة خام قابلة للتطوير في أي توجه تنموي أو استثماري، او العكس! .
- إضافة إلى ذلك هناك فجوة في تحديد أهداف كل مستوى تعليمي، فالتعليم الأساسي يهدف إلى بناء المواطن الصالح وتعزيز امتلاكه للقدرات على اكتساب أدوات المعرفة الأساسية، بمعنى بناء المواطن المتعلم الصالح المنتمي لوطنه وثقافته ولغته.
- التعليم الفني يفترض ان لا يكون مرتبطا بالتعليم الأساسي، فهدفه خلق الوظائف والمهن، وبالتالي فليس مرتبطا بالجامعة، فيفترض أن يكون التعليم المهني جاذبا لكل الناس، حيث يسهم في توليد المهن في سوق العمل، لسنا بحاجة إلى بنية تعليمية شبيه بالتعليم الأساسي، وليس هنا ما يمنع من امتلك المهنة أن يتقدم للجامعة والتي تسهم في توليد النخبة من المحترفين والعلماء وصانعي التغيير، فدخول الجامعة مفتوح لخريجي الأساسي أو التدريب المهني عبر اختبارات القبول وليس عبر شهادة الثانوية، يمكن ان أوضح ذلك لو فقدت وظيفتي وانا جامعي فكي ابحث عن فرصة عمل سأتوجه الى التعليم الفني للحصول على مهارات مهنية جديدة ابدأ فيها مساري المهني الجديدي ، ولا احتاج الى سنوات لتعلمها بل الى فترة تدريبية تتناسب مع المهنة الجديدة ، فلو ادرت ان اصبح مبرمجا سأتدرب في فصول لمدة 4-6

اشهر لانتقل الى مهنتي الجديدة، هكذا ينبغي ان يتم التفكير في التعليم الفني كهدف منه خلق المهن والوظائف او تطويرها وليس كمسار تعليمي جديد.

- ولذا أظن أن علينا ان نضع استراتيجية وطنية لتقليص الأمية المهنية وتعزيز الكفاءة التشغيلية التي تسهم في توطين الكثير من الصناعات وتحسين كفاءة التشغيل. وهذا يتطلب من جديد الإجابة عن التساؤل: ما الذي ترغب فيه الدولة لتعزيز هذا المورد في التوجه الاستثماري لدعم اقتصادنا وتعظيم نموه؟

2. **الموارد البيئية والمادية**:

- الموارد البيئية تتمثل في كل الموارد الطبيعية والتي تمتلكها الدولة على سبيل المثال:
- موقع اليمن، وساحله الكبير، وعدد سكانه،[25] موارده الطبيعية، موارده التاريخية والأثرية، إلخ
- يمكننا اعتبار اليمن كنز دفين بحاجة إلى البحث والتنقيب والاكتشاف.
- والموارد المادية تتمثل فيما تمتلكه الدولة من أصول يمكنها أن تكون جزءاً من تحفيز الاستثمار نحوها كالموانئ، والمؤسسات أو الشركات الحكومية، والتي يمكن أن يخدم في ذلك توجه نحو الاستثمارات الموجه بالشراكة مع القطاع الخاص.

3. **المعرفة**: ربما أظن أن هذا المورد ما زال ضعيفا، إلا أنه قابل للتطوير ليكون جزءا من الموارد المتاحة للاستثمار، ومن ذلك: الخصائص الخاصة بالمنتجات اليمنية، أو النكهات، أو الموروث، او العلوم والإسهام في صناعة العلوم، أو الابتكارات الخاصة، والصناعات المتميزة... وغيرها.. أي خلاصة الأصول غير المادية للدولة اليمنية. وللأسف يعاني العالم العربي كله من هذه الازمة بصورة او بأخرى مما يجعل المعرفة والثقافة الغربية تسيطر على حياتنا، وتعليمنا ، وثقافتنا.

4. **الموارد المالية:**

- وهي المحرك الأساسي لبدء تأسيس المشاريع الاستثمارية، وتحقيق تدفقات نقدية من الداخل والخارج.
- يتطلبها الاستثمار، لتوفير وتأسيس التجهيزات والمعدات، والبنية التحتية أي بنية مشاريع للاستثمار،
- لاحظنا في الإشارة سابقا إلى العجز في الميزان التجاري لليمن في 2014 بأكثر من 5 مليارات $، وفي 2019 بأكثر من 9 مليارات $، وهذا جزء من الفجوة التي يفترض أن الاستثمار الأجنبي

[25] علي ان الفت الانتباه هنا الى ان زيادة السكان ليست معيق تنموي ، ولن تكون سبب في إعاقة التنمية ، الصين اليوم وسكانها 1.4 مليار نسبة تعلن انها تعاني من مخاطرة مستقبلية في بطء النمو السكاني مما جعل الدولة الصينية تتوجه الى الغاء قانون الابن الوحيد وإتاحة الفرصة للعائلة للنمو ، ولكي لا اطيل النسبة العادلة في النمو السكاني هي ان لا تقل عن 3 لكل اسرة .

يسهم في تعزيزها ومعالجتها من خلال التدفقات النقدية التي تستقبلها اليمن لصالح الاستثمارات المحتملة من الخارج،

- نأخذ في الاعتبار أيضا أن الدورة النقدية في اليمن دورة مغلقة داخليا، ولأن البلد يعتمد من قبل الحرب على استيراد كل ما يستهلكه تقريبا، حتى في الصناعة "نأخذ في الاعتبار أن دولاً صناعية عملاقة ليس لها موارد داخلية، إلا أنها تمتلك القدرة الصناعية للصناعة للغير وبالتالي جذب التدفقات النقدية من خلال الصناعة بغرض التصدير.
- الفجوة المالية تسهم تلقائيا في زيادة التضخم أي انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، في ظل انعدام مصادر الإيرادات للأسر اليمنية، ومصادر التدفقات النقدية الأجنبية من الخارج. و "اليمن اليوم وبسبب الحرب يعتمد في تدفقات النقد الداخلة إليه من خلال ما تقدمه المنظمات المانحة والإنسانية، هو عمل مؤقت غير مستدام"
- لا زال مستوى الأداء التمويلي للبنوك اليمنية ضعيفا جدا مقارنة بدول عربية تعيش ذات الظروف، هذا في ظل انخفاض أو انعدام الثقة بالتعاملات البنكية والمصرفية.
- هناك فجوة أيضا في توجيه الاستثمار المجتمعي، وهي القوة الداخلية لدوران النقد المحلي، والتركيز على الاستثمار من رجال الأعمال أو المجموعات التجارية أو من الخارج، رغم أن القوة الاستثمارية في الداخل توفر ثقة لحشد التمويل المجتمعي "من الأدنى للأعلى" ، حيث يدير هذا السوق أكثر من 90 % من السيولة النقدية المتاحة من العملة المحلية والتي يمكن أن تتحول في وجود نظام مصرفي قوي وأسواق أموال وأدوات استثمار وكذا أدوات حشد التمويل إلى قوة لتأسيس العديد من الاستثمارات المحلية. "وهنا فجوة أخرى هي أننا نفتقد إلى البنية القانونية لبيئة مالية داعمة".
- حشد التمويل المجتمعي قد يعالج بشكل جزئي الفجوة في جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن المهم أن تمتلك المنظومة التمويلية والبنكية في اليمن أدوات فاعلة لإدارة التدفقات النقدية وتوجيهها تنمويا.
- بالنسبة للتدفقات الأجنبية من الاستثمار، أقرب تقرير تشير بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت نحو 34.7 مليار دولار عام 2019، أي أن ما نسبته 2.2 % من حصة التدفقات الأجنبية للاستثمار عالميا البالغة 1.5 ترليون $. الإمارات صاحبة نصيب الأسد في هذه التدفقات الأجنبية للاستثمار في المنطقة العربية بحصة تقترب من 40 %، تلحقها السعودية وتليها مصر.

- التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى اليمن نسبة صفرية مقارنة بدول عربية أو نامية أخرى حتى ما قبل 2015، مع وجود بعض الاستثمارات العربية وهي محدودة وضعيفة جدا.
- ما الذي يعني توفر تدفقات اجنبية إلى اليمن، يعني موازنة عادلة أولا للميزان التجاري، وارتفاع التوظيف والتشغيل للموارد.

المشروع الاستثماري:

علينا أن نفهم ما المقصود بالمشروع الاستثماري وما الذي يفرقه عن غيره من المشاريع ومن المسئول عن ترخيص هذا النوع من المشاريع، لنتعرف على ذلك من خلال القانون 2010/15، ومن المادة 1 وفي البنود 10 و 12 عرف القانون المستثمر والمشروع الاستثماري كما يلي:

- 1 0. المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري بغض النظر عن مكان إقامته أو جنسيته يمتلك مشروعا استثماريا في الجمهورية وفقاً للقوانين النافذة.
- . 12 المشروع: هو المشروع الاستثماري الذي يقوم بإنشائه المستثمر وفقاً لهذا القانون.

وعن الجهة التي تشرف على تنفيذ القانون في المادة 1 البند 3:

- 3. الهيئة العامة للاستثمار: الهيئة المعنية بالترويج والتسهيل للاستثمار في الجمهورية والمنشأة بموجب أحكام هذا القانون.

وكي تكتمل الصورة لدينا علينا أن نفهم ما القطاعات التي يمكن اعتبارها استثمارية، وهنا تجد الإجابة في المادة 4:

- مادة (4)

أ- للمستثمرين بموجب أحكام هذا القانون حرية الاستثمار في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني باستثناء صناعة الأسلحة والمتفجرات..

ب- تسري أحكام هذا القانون على الاستثمارات التي تتم في القطاعات المحددة في الفقرة السابقة باستثناء الاستثمار في المجالات المنظمة بقوانين خاصة فتظل الاستثمارات فيها محكومة بنصوص تلك القوانين وهي:

1. استكشاف واستغلال النفط والغاز.
2. استكشاف واستغلال المعادن.
3. الأعمال المصرفية والمالية.
4. تجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة.

ج- لا تسري أحكام هذا القانون إلَّا على المشاريع التي أقيمت وفقاً لأحكامه.

بناء على هذا فإن المشروع الاستثماري ما يتم إصدار تصريحه من قبل هيئة الاستثمار، وينبغي أن يشتمل على أحد القطاعات الوطنية، وحيث إن القانون لم يعط توصيفا للقطاع الوطني، فأغلب القطاعات تقريبا قطاعات وطنية والتي أبرزها الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والبناء والرياضة والطاقة والمياه والاتصالات والتكنولوجيا والتجارة والثروات البحرية والطبيعية... إلخ ما عدا المحدد في المادة 4 في البند ب "التعدين، والنفط والغاز والأعمال المالية والمصرفية الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة"، وهذا الأمر مستغرب أن يتم استثناء قطاعات وطنية في توظيف الموارد الطبيعية للدولة، مما يحد من الترويج والتحفيز لهذه القطاعات، على رغم اهتمام هيئة الاستثمار بالترويج لمجموعة من الفرص التعدينية في اليمن، والتي فعلياً يستثنيها القانون، واعتقد أنه من المهم أن تشتمل الجهات المختصة والتي تشرف على القوانين المستثناة إلى إعادة ربطها لأهميتها في جاذبية الاستثمار وتنمية تلك القطاعات.

ولكي تكتمل الحلقة وتتناسب مع تنوع القطاعات، فلا بد من نظام يساعد الهيئة في أنشطتها وعرف القانون هذا النظام باسم النافذة الواحدة والذي جاء تعريفة في المادة 1 البند 8:

- 8. النافـذة الواحـدة: النظام الذي تطبقه وتديره الهيئة العامة للاستثمار لتطوير وتسهيل الاستثمارات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ومن هنا فإن الجهة المعنية بتنفيذ القانون هي هيئة الاستثمار، والنظام الذي تروج وتصرح للاستثمارات به هي النافذة الوحدة والتي تربط من خلاله كل الجهات المعنية بالاستثمار والتي عرفها القانون بالجهة المختصة

- "المادة 1 بند 7: الجهة المختصة: أي وزارة أو جهة حكومية ذات صلة بالاستثمار في قطاع محدد"،

وقد حدد القانون صلاحيات هيئة الاستثمار ونظامها في المادتين 11 و12:

- مادة (11) أ- تنشأ بموجب هذا القانون هيئة للترويج والتسهيل للاستثمار تُسمى (الهيئة العامة للاستثمار) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء.
- مادة (12) تعتبر الهيئة العامة للاستثمار بموجب أحكام هذا القانون هي الجهة الحكومية المعنية بالترويج والتسهيل للاستثمار بالتنسيق مع الجهات المختصة، [26]

[26] يمكن الرجوع إلى قانون الاستثمار 2010/15 للاطلاع على الاختصاصات.

الجدول التالي يبرز الجهات المختصة والقوانين المرتبطة تلقائيا بالنافذة الوحدة المحددة بحسب منشورات هيئة الاستثمار في اليمن:

الجهة المختصة	القانون النافذ
هيئة الاستثمار	- قانون الاستثمار 2010/15
وزارة التجارة	- قانون الشركات التجارية وتعديلاتها 1997/22 - لائحة قانون الشركات 2000/217 - قانون السجل التجاري 1991/33 - قانون الأسماء التجارية 2003/20 - قانون تنظيم الوكالات الأجنبية 1997/23
هيئة حماية البيئة	- قانون حماية البيئة 1995/26
الجمارك	- قانون الجمارك 1990/14
الضرائب	- قانون الضرائب 2010/17
هيئة المواصفات والمقاييس	- قانون المواصفات والمقاييس 1991/44
وزارة العمل	- قانون العمل 1996/5
مصلحة الأراضي	- قانون أراضي وعقارات الدولة 1995/21
الهجرة والجوازات	- قانون دخول وإقامة الأجانب 1991/47
الأشغال العامة	- قانون البناء 2002/19

في ظني أن ما سبق قد لا يغطي كل القطاعات الاقتصادية الوطنية والتي يمكن أن تضيف عددا من الجهات المختصة للارتباط بالنافذة الواحدة في هيئة الاستثمار والقانون لا يقيدها بشكل أو بآخر، وهنا أشير أن حديثنا ليس عن الشكل القانوني للكيان الاستثماري فهذه تشرف عليه وزارة التجارة في قانون الشركات رغم أهمية الشكل القانوني وآلية تسهيل إطلاق الأعمال من قبل وزارة التجارة، إلا أنني أتحدث عن التخصصات المتداخلة معها، فمثلا مشاريع الاستثمار في اللوجستيات وهي من أكثر الأنشطة بعد الإنشاءات توظيفاً للعمالة، ومجالاتها واسعة ومتنوعة ومن ذلك (النقل والتخزين والتوزيع) فالجهات المختصة مختلفة بحسب طبيعة النشاط فمثلا في النقل قد تكون وزارة النقل أو هيئات الموانئ البحرية أو الجوية او البرية، وان افترضنا التوزيع وتجارة التجزئة فهي أحد أبواب للوجستيك أيضا التي يمكنها تحقق ذات الهدف من الاستثمار في توظيف الموارد "كمثال شركة علي بابا أو أمازون التي تعمل في تجارة التجزئة الالكترونية" فما هي الجهة المختصة عدا وزارة التجارة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في هذه الأنشطة المعتمدة على تكنلوجيا المعلومات والعمل التجاري لماذا تم استثناءها في القانون، وان

توجهنا الى الاستثمار في مجال الطاقة والكهرباء قد نفهم ان الجهة المختصة قد تكون وزارة الكهرباء، وان كان الاستثمار في مجال التعليم فالجهات المعنية وزارات التعليم بحسب نوع الاستثمار في التعليم، وهكذا. بالتالي قد نضيف عدداً أوسع من الجهات ذات الاختصاص كلما توسعنا في دائرة فرص الاستثمار والقطاعات الواعدة والمحتملة. وعموما أشير هنا إلى بعض الجهات التي أتوقع أن يتم إعادة النظر في ربطها بالنافذة الواحدة وعدم استثناءها:

الجهة المختصة غير المرتبطة	القانون النافذ
هيئة المناطق الحرة	- قانون 1993/4 قانون المناطق الحرة
هيئة المساحة الجيولوجية	- قانون 2002/24 قانون المناجم والمحاجر
وزارة التجارة	- قانون التجارة الخارجية 2007/16
جهات أخرى ذات علاقة بالاستثمار وتأسيس الأعمال	- القوانين النافذة فيها

الفرصة الاستثمارية:

كيف يمكننا أن نتحقق من لدينا فرصة استثمارية، ما المعايير المحددة لذلك، وما المحددات التي يفترض أن نضعها في توجيه الاستثمارات داخلياً أو خارجياً، هل تعتمد الفرصة الاستثمارية على حاجات المجتمع فقط، هل هذا هو الأساس في تحديد الفرصة الاستثمارية.؟

تساؤلات تخطر في البال عند التحدث عن الفرصة الاستثمارية، وهيئة الاستثمار حددت في إحدى إصدارتها ما أسمته (خارطة الفرص الاستثمارية القطاعية)، وهي ورقة مهمة للاطلاع عليها، إلا أن المثير للانتباه أن أغلب تلك الفرص التي حددتها الخارطة هي لفرص يعمل عليها القطاع الخاص فعليا لتأسيس الكثير من الأعمال حاليا ومن قبل ، وليست فرصاً او توجهات استثمارية جديدة، وكما أن تلك الفرص تركزت في الأغلبية منها على العملية الإنتاجية دون التركيز على المحور الرئيسي في العملية الاستثمارية وهي التكامل الصناعي، دعونا نستعرض بصورة ملخصة تلك الخارطة:

القطاع	عدد الفرص	التكلفة التقديرية للاستثمار	ملاحظات
صناعة التعدين	33 فرصة	2 مليار $ تقريبا	- قد تكون هناك فرص في هذا المجال في بلد خام مثل اليمن، إلا أن مجال التعدين بحسب القانون مستثنى من قانون الاستثمار. هذا جانب - الجانب الآخر هي المناطق التي يمكن العمل عليها في التعدين، ما ضمانات المستثمر فيها للاستثمار في تلك الأراضي، - كما أن تلك الصناعة تتطلب حلقة متكاملة من الخدمات اللوجستية وهي فرص استثمارية أيضا، وان تمت إضافتها للتكلفة الاستثمارية فسترتفع التكاليف المحددة، - كما أن التساؤل هل تتوفر لدى الوزارة المعنية وزارة النفط والمعادن دراسات عن الحجم الاستثماري في المواقع وهل هي مجدية، وخاصة والتعدين قد يتطلب تكاليف أكبر من المحدد في الخارطة.

الصناعة الدوائية	22 فرصة	2 26 مليون $ تقريبا	- القطاع الخاص اليمني توجه لكثير من الفرص في هذا المجال، ويعاني من الكثير من العقبات والمعيقات في هذه الصناعة، - ابرز تلك العقبات المناطق الصناعية المتكاملة، وهذه الصناعة تطلب توفر هذه النطاقات لتنجح وتقلل من الهدر والتكلفة. - لم تضع الخريطة الفرص الممكنة لإطلاق مشاريع متكاملة في هذا القطاع.
صناعة البناء	30 فرصة	1 83 مليون $ تقريبا	- كل الفرص المحددة ليست جديدة على السوق اليمني، وكما تم في الصناعة التعدينية يتطلب تكاملاً أكبر في هذه الصناعة، كما أن هناك مجالات لفرص صناعية في مجال البناء لم يشر إليها رغم أهميتها لليمن للعمل عليها اليوم والاستعداد بها إلى مراحل إعادة الإعمار وما بعدها.
الدواجن	94 فرصة	3 47 ملايين $ تقريبا	- هي ضمن الصناعة الغذائية لكن تم أفراد لها باب مستقل، وهذا القطاع في حالة نمو تلقائي ربما لحجم الطلب والاستهلاك في هذا السوق، وكلما توفرت تسهيلات وحوافز أكثر سيشهد القطاع حالة نمو كبيرة،
الصناعة الغذائية [27]	4 23 فرص	5 44 ملايين $	- أغلب الفرص إن لم أقل كلها يعمل عليها القطاع الخاص حاليا، إلا أنها ترتكز كلها على فرضية أن تلك المجالات حققت تكاملا صناعيا، - في اعتقادي تحتاج تلك الفرص إلى مراجعة وإعادة نظر في جوانب متعلقة بالتكامل الصناعي في هذا القطاع والذي لن يشهد نمواً بالشكل المحدد إلا بمعالجة تلك الفجوات. - أشرت في فصول سابقة إلى ذلك، هي بحاجة إلى استثمار متكامل مبني على أساس سلسلة قيمة المتكاملة من المصدر إلى المصب، وخاصة ونحن

[27] النمو في حجم المصانع خاصة الغذائي يعني مزيداً من استهلاك المياه، ومع زيادة الجفاف والفقر المائي لا بد من استثمارات تتوجه في مجال المياه كتحلية مياه البحر، او تدوير مياه المجاري، وهذا قد يدفع أنه من الأفضل تأسيس مدن صناعية على السواحل تشملها استثمارات في الكهرباء والمياه.

			نتحدث عن منتجات خام من المصدر النباتي أو الحيواني.[28]

ما سبق كان خلاصة لأبرز الفرص التي أشارت إليها الخارطة، كما أن هناك إشارات إلى فرص استثمارية كعنوانين غير مفصلة في صفحة الإنترنت لوزارة التجارة.

يمكنني تأكيد أن ما فهمناه أن كل مشروع يعمل في أي قطاع وطني حسب القانون هو مشروع استثماري، حيث لا يقدم القانون شروطا لتحديد المشروع الاستثمارية، كما لا يحدد القانون حوافز خاصة بنوعية محددة من الاستثمارات، مما يعني أن كل مشروع يعمل في قطاع وطني هو مشروع استثماري صغير أو متوسط او كبير، لذا في اعتقادي أننا بحاجة لكي نوجه ونحدد الاستثمار أياً كان الى امرين:

- **تحديد استراتيجية وطنية لتحديد الإجابة عما هي المرتكزات الاقتصادية الموجه للاستثمار** لنمو الاقتصاد الوطني، والتي ستسهم في توظيف الموارد وخلق قوة جاذبة لتدفقات نقدية تسهم في تحقيق التنمية والنمو لليمن، وهي تلقائيا المحدد الأساسي الذي قد يعزز الفرص الاستثمارية لصالح اليمن، بإذن الله تعالى.
- **جاذبية بيئة الاستثمار.**

[28] التوجه الاستثماري في أي مجال من المجالات الحيوانية يتطلب 5 أمور أساسية، في اعتقادي تمثل تكامل هذه الصناعة، أولها المرعى، فمثلا في النحل هل هناك توجه استثماري في تطوير مساحات زراعية عملاقة لأشجار السدر او الأشجار المزهرة، فالإنتاج التقليدي من النحالين الصغار لا يمكن ان يحقق طفرة في الإنتاج في غياب المساحة الرعوية مفتوحة او مغلقة، قس على هذا تربية المواشي كالأبقار، ثانيا الحاضنات وطريقة التسكين، وثالثا الغذاء والتغذية، ورابعا صحة الحيوان، وخامسا الانجاب ورعاية الام،

المرتكزات الموجه للاستثمار:

كما شرت سابقا، نحن بحاجة إلى تحديد مرتكزات للاقتصاد اليمني، والتي تعتبر الموجه الأساسي للاستثمارات فيها، في ظني وما اقدمه كمقترح أن أبرز المرتكزات التي يمكن دراستها كأحد مرتكزات التوجه الاستثماري وبناء الاقتصاد اليمني هي:

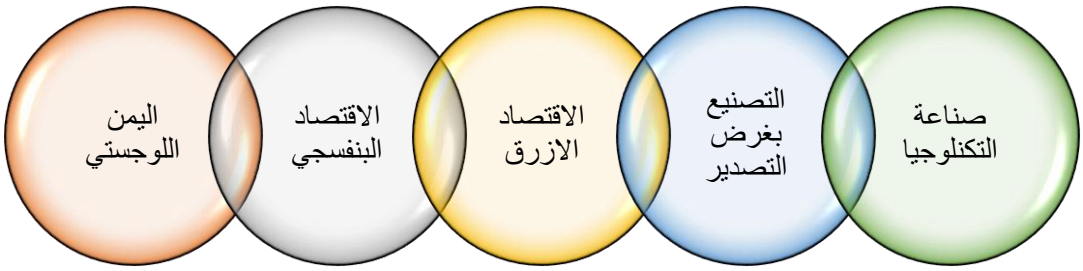

1. **اليمن اللوجستي،**

- اليمن المالك لعدد كبير من الموانئ الحيوية المهمة على رأسها الحديدة وعدن والمكلا والمخا وغيرها،
- وجزر اقتصادية على رأسها جزيرة بريم وسقطرى وحنيش. وغيرها،
- والتي تساعد اليمن في أن تكون جزءاً من استراتيجية الصين الحزام والطريق، والتي ستدفع تلقائيا إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية من خلال شركاء دوليين والقطاع الخاص.

2. **الاقتصاد البنفسجي،**

- القائم على الاستثمار في الخدمات والأصول غير المادية،
- ولا حصر لذلك من الحياة الثقافية والسياحية، والتي تمتلك اليمن مقوماتها الاساسية كالجزر، والمواقع الأثرية، والمدن التراثية، والموروث الثقافي، وصناعة الترفيه، التي قد تشتمل صناعة الأفلام، والموسيقى، ومدن الترفيه والألعاب.

3. **الاقتصاد الأزرق،**

- ليست فقط الصناعة السمكية، بل سلسلة الخدمات اللوجستية المتعددة في موانئ على طول الساحل البحري اليمني،
- بل قد تتداخل مع الاقتصاد البنفسجي في السياحة البحرية.

4. **التصنيع بغرض التصدير،**

- والذي يوفر صناعات متكاملة، ومركز تصدير لكل الصناعات التي يفتقر إليها ملايين المستهدفين في القرن الأفريقي وما بعده.
- و هذا يتطلب تطوير القوانين المنظمة للاستثمار، قد يشمل ذلك تنظيم إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية متكاملة، وآليات للشراكة مع القطاع الخاص والذي يشملهم تطوير وإدارة تلك المناطق الاقتصادية.

5. صناعة التكنولوجيا،

- هي صناعة القرن وتتداخل في كل الصناعات اليوم، وحتى الفرص فيها متجددة وخلاقة يمكن ان تكون اليمن نسخة هندية للصناعة التكنلوجيا في المنطقة العربية "مع اخذ الانتباه الى التجربة الهندية وكذا التنافسية العالية في هذا السوق في المنطقة العربية نفسها كالإمارات ومصر والمغرب العربي فلا بد ان نستهدف جزءاً صناعياً يتم توطينه يمكن ان تتفرد به اليمن في هذه الثورة الصناعية الرابعة " ،
- ورغم التنافس مع دول أخرى إلا أن الطلب في هذا المسار سيخلق هوية يمنية عربية مميزة.

إن تم تبني هذه المرتكزات أو مرتكزات أخرى فلا بد من التنبيه، أن كل مرتكز من تلك المرتكزات أو غيرها يعني أن نتوجه أيضا في الاستثمار والتنمية للكفاءات المتطلبة في أي مرتكز من المرتكزات الاقتصادية تتمثل في:

1. تنمية الموارد البشرية المتطلبة للعمل في القطاع.
2. توفير التجهيزات والبنية التحتية.
3. تطوير القوانين أو اللوائح ذات الهيكلية التي تخدم تلك المرتكزات.
4. تطوير حلقة شاملة في البيئة تستهدف القطاعات الثلاث الأساسية (العام، والخاص والتنموي).

معايير اختيار الفرصة الاستثمارية:

أشير للتأكيد أن تحديد الفرصة الاستثمارية يأتي أولا من استراتيجية واضحة محددة لمرتكزات الاقتصاد الوطني، والتي ارجو ان تكون هيئة الاستثمار مبادرة فيها، وهنا قد تبرز الكثير من الفرص التي هي بحاجة لتحديد أولوياتها، وإسهامها في تحقيق استراتيجية اليمن التي أظن على رأسها:

1. توظيف أعلى للموارد البشرية من خلال توظيف الموارد البيئة والمادية،
2. موازنة الميزان التجاري والخروج من دائرة العجز وصولا إلى دائرة الاحتياط عبر زيادة التدفقات النقدية الأجنبية، وإدارة فاعلة للتدفقات النقدية المحلية،

يمكن العمل على تطوير واختيار المعايير من خلال دراسة الجوانب التالية:

1. المرتكزات الاستثمارية التي افترض ان تحددها الاستراتيجية الوطنية. و/ أو
2. معايير مبنية على الاستراتيجية الاستثمارية التي أتوقع ان تطورها "هيئة الاستثمار"، و
3. معايير الصناعة أو مجال قطاع المشاريع وتوافقها، و/ أو
4. معايير مستقاة من سوق الاستثمار ومتغيرات الأعمال داخليا وإقليميا وعالميا.

إلا أنني هنا أضع مقترحا لمعايير اعتمدت في صياغتها وفقا لمعايير لتقييم المشاريع الاستثمارية من عدة جهات منها معايير تقييم المشاريع الذي تعتمده UNIDO، والمعايير التي اقترحها في التالي:

المعيار	وزن المعيار [29]
1. واقعي أو ملائم:	%20
2. المرونة:	%15
3. القدرة على التنفيذ:	%5
4. توافر التقنيات الحديثة وأتمتة العمليات	%5
5. للوجستيك	%5
6. كفاية الموارد:	%5
7. فجوة الاحتياج:	%5
8. النمو:	%10
9. تقنيات المشروع:	%10
10. الضرورة التشغيلية:	%10
11. الضرورة التنافسية:	%10
%100	

1. **واقعي أو ملائم**: أي يتلاءم المشروع مع بيئة الاستثمار وحاجة السوق في النطاق المستهدف، وتوافر الموارد أو إمكانية توافرها، وتشتمل الموارد على الكفاءات البشرية المطلوبة لتنفيذ المشروع.
2. **المرونة**: أي قدرة المشروع للاستجابة للمتغيرات وللمخاطر المتوقعة في النطاق المستهدف، ويعني ذلك توافر جاذبية عالية للاستثمار في النطاق المستهدف لهذا المشروع.

[29] وضعت الوزن في المعيار بناء على أولوية افترضتها ، بحيث ان يساوي اجمالي المعايير 100%، وليس هذا التوزين نهائي بل قابل للنقاش والتحسين بما يخدم النظرة الأساسية لقيادة هيئة الاستثمار وتوجهاتهم في بيئة استثمارية جاذبة وفاعلة.

3. **القدرة على التنفيذ**: **أي** نموذج المشروع يمكن تطبيقه في النطاق المستهدف، دون تعقيدات أو تحديات او موانع (قد تكون قانونية أو ثقافية) تمنع التنفيذ في أي مرحلة من مراحل التنفيذ، يلائم التنفيذ القيود الأساسية (الوقت الزمني للتنفيذ مناسب، إمكانية توافر التكاليف والموارد، يتناسب كل ذلك مع النطاق المستهدف).
4. **توافر التقنيات الحديثة** وأتمتة العمليات للمشروع أو يمكن توفيرها واستخدامها بسهولة.
5. **اللوجستيك (السوقيات):** توافرها أو أن المشروع يمتلك سلسلة التوريد من المصدر وصولا إلى سوق المستهلك في الوقت والمكان والسعر والطرق المناسبة.
6. **كفاية الموارد**: لدينا القدرة على توفير متطلبات تمويل المشروع مالياً وبشرياً ومادياً وتقنياً.
7. **فجوة الاحتياج**: لدى المشروع فرصة تنافسية في سد فجوات الاحتياجات، او الاستحواذ على جزء من استهلاك السوق المستهدف.
8. **النمو**: للمشروع احتمالية عالية في النمو في النطاق المستهدف أو التوسع في نطاقات أخرى.
9. **تقنيات المشروع:** المشروع قابل للتطور ومستجيب للمتغيرات التقنية في مجال الصناعة ويستخدم أفضل التقنيات المتاحة.
10. **الضرورة التشغيلية**: يعتبر المشروع ضرورة أساسية للمساعدة في تشغيل أنشطة القطاع، او لمناطق اقتصادية أو صناعية.
11. **الضرورة التنافسية**: التوسع في المنتجات أو تطويرها او التوسع في الإنتاج ذاتها لمواجهة تغيرات السوق منها تغير سلوك المستهلك أو تقادم المنتجات أو الوصول لمرحلة النضج، أو الاستحواذ او استغلال الموارد المتاحة.

جاذبية الاستثمار:

مع افتراض تحديدنا لاستراتيجية وطنية، والتي يفترض ان تحدد المرتكزات الاقتصادية، الموجه للاستثمار، يتبقى امامنا عوامل أخرى يبحث عنها المستثمر، وهي مرتكز **جاذبية بيئة الاستثمار**، وهذه البيئة والتي يفترض أن تعززها هيئة الاستثمار والجهات المختصة المرتبطة بها، بالتالي كأننا نتحدث عن إطارين مرتبطين ببعضهما، مناخ استثماري جاذب في بيئة أعمال محفزة لتأسيس الأعمال وإطلاق الاستثمارات.

أعتقد أن هناك عناصر أساسية لمناخ وبيئة استثمارية جاذبة في أي بلد يمكن توزيعها في 4 كفاءات أساسية، يمكن أن نضع لكل محور منها درجة لتساوي الإجمالي 100 % لوضع مقياس بحسب الأولوية لكل عنصر وهي:

الكفاءات الرئيسية	المحاور الفرعية	
كفاءة البنية الفوقية (القوانين والإجراءات)	1. الاستقرار السياسي. 2. شمولية وتكامل القوانين وفاعليتها. استقلال وقوة القضاء. 3. والسياسات الضريبية.	5 15 10
كفاءة ممارسة وتأسيس الأعمال	1. الحوافز الاستثمارية. 2. التكامل الصناعي والتكنولوجيا. 3. كفاءة الموارد البشرية.	10 5 10

الكفاءات الاقتصادية أو جاذبية السوق	1. المنظومة المالية. 2. حجم السوق، 3. الشمول المالي والقوة الشرائية. 4. توافر المواد الأساسية أو إمكانية توافرها.	15 5 5 5
كفاءات البنية الأساسية	1. البنية التحتية، 2. سلاسل الإمداد وللوجستيك، 3. الطاقة، 4. الانترنت. 5. ... إلخ	15
100		

دعونا نمر على تلك الكفاءات، وللتوضيح لا اضعها في هذه الورقة في إطار دراسة بحثية ميدانية لأقدم مؤشرات عنها، وانما اسعى في إطار موضوعي لإسقاطها على بيئة الاستثمار الحالية من خلال قانون الاستثمار اليمني،

1. **كفاءة البنية الفوقية**:

- كما أشرت في الجدول أعلاه تمثل 30 درجة من جاذبية الاستثمار، ومن المحاور التي نوضحها هنا:

1.1. **الاستقرار السياسي** وهذا مفقود في الوضع الحالي ومن سنوات في اليمن، ولكن قد لا يكون الاستقرار العنصر الأقوى في هذه الكفاءات.

1.2. واحدي الممارسات التي يتوقعها المستثمر أن **القوانين الداعمة لتأسيس الأعمال** تدعم بشكل إيجابي تشكيل كيانات تتفاعل مع متطلبات وحجم الاستثمار، ويلاحظ أن قوانين تأسيس الشركات والقوانين ذات الصلة بتأسيس وتسهيل تأسيس الكيانات الاقتصادية لا زالت بعيدة عن التطوير أو التغيير الذي يتناسب مع المتغيرات في بيئة الأعمال إقليمياً وعالمياً، فمثلاً لا توجد صيغة لتشكل شركات الفرد الواحد، أو الشركات المدنية، أو المنشآت الريادية ذات الطبيعة الابتكارية، أو منشآت حشد التمويل، أو صناديق الاستثمار، أو الشركات القابضة، أو الشركات غير الربحية، أو الشركات الحكومية، أو قوانين وسياسات التعاقد والشراكة بين القطاع العام والخاص والتي قد تكون مؤسسة لكثير من المشاريع الاستثمارية الكبيرة والنوعية، وحتى قانون الجمعيات التعاونية وهذا القانون يدعم تأسيس كيانات اقتصادية تعاونية تشرف عليه (الشئون الاجتماعية) ولذا لا يتم التعامل معها

بشكل مناسب لهويتها الاقتصادية ضمن منظومة الاقتصاد التعاوني الاجتماعي، هذا عدا متطلبات تطوير القوانين ذات العلاقة بإطلاق وإنشاء كيانات الأعمال المختلفة.

- افترض هنا أن قانون الاستثمار هو القانون الأعلى للقوانين المنظمة لمناخ الاستثمار في هيئة الاستثمار عبر نظام النافذة الوحدة، يضع القانون في المادة 13 التي توصف علاقتها بالجهات المختصة، ونلاحظ أن السياسة الحاكمة في تلك العلاقة عبر لائحة تنظيمية، في الفقرة ج، ود، إلا أن وجود موظفين أكفاء حسب إشارة القانون هل هي كافية لفرض التعامل من تلك النافذة، وجعل كل الجهات المختصة تتفاعل وتقبل كل ما يصدر عن النافذة الواحدة دون عرقلة، ننظر لنص المادة:

- مادة (13)

أ- تطبق الهيئة العامة للاستثمار نظام النافذة الواحدة.

ب- يجب أن تمثل في نظام النافذة كافة الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري بواسطة موظفين أكفاء تعينهم هذه الجهات، ويكون لهم الصلاحية المباشرة لإصدار كافة التصاريح المطلوبة من تلك الجهات لغرض إقامة المشروعات وتشغيلها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في تلك الجهات، ويحق للهيئة في حال ثبوت عدم كفاءة أيٍّ منهم أن تطلب من الجهة المختصة تعيين بدلاً عنهم، ولضمان حسن سير العمل في مرافق النافذة الواحدة على الجهة المختصة أن تعين البديل خلال ثلاثين يوماً.

ج- تؤدي مرافق النافذة الواحدة مهامها تحت إدارة وإشراف الهيئة العامة للاستثمار، وتنظم اللائحة التنظيمية للهيئة العامة للاستثمار المهام والاختصاصات التي تمارسها هذه المرافق في إطار نظام النافذة الواحدة.

د- تحدد اللائحة التنفيذية القواعد الحاكمة لنظام النافذة الواحدة، كما تبين الصلاحيات المخولة للجهات المختصة في حالة تقصير مرافق النافذة الواحدة في أداء مهامها أو تجاوزها للسقوف الزمنية المحددة لها لإنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين.

- في الواقع الحالي ما زالت الكثير من العقبات من تاريخ تأسيس نظام النافذة الواحدة في جعل الهيئة ونافذتها هي الإطار الحاكم لإصدار وإطلاق المشاريع والكيانات الاستثمارية، وتقديم كل الحوافز بناء على قانون الاستثمار، حيث يتوقع المستثمر أن يجد ان هيئة الاستثمار في نافذتها هي القلعة الضامنة للمستثمرين وأنشطتهم من خلال تلك النافذة، دون الحاجة إلى التواجه الى عدة

وزارات أخرى، هذا فعليا ليس ما يطبق ولذا أعتقد أن القانون بحاجة إلى قوة إلزامية لصالح النافذة الواحدة من جميع الأطراف التي تمثل الجهات المختصة الداعمة للاستثمار وإطلاق الأعمال.

- من العقبات الأخرى للبدء في استثمار حتى من خلال النافذة الواحدة أن على المستثمر أن يمر بأكثر من 15 خطوة، وانظر إلى الوقت الزمني المقطوع فيها، والتي يتوقع أن لا يتعامل المستثمر الا مع خطوة او خطوتين ، وبقية الإجراءات تتم من الخلفية دون ان تتطلب متابعته المباشرة بل في سويعات يتوقع ان يستلم تصريحاً لإطلاق مشروعه.

1.3.يلي وجود القوانين واللوائح المناسبة فاعلية تلك القوانين، من خلال **قوة القضاء** في المراقبة والتحقق من تطبيق القوانين، عبر استقلالية قضاء متكاملة، نشير هنا أن قانون الاستثمار أشار في المادة 26 إلى إطار التقاضي ضمن المادة 26:

مادة (26) أ- المحاكم التجارية اليمنية هي المختصة بحل منازعات الاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة السابقة يجوز لأطراف النزاع الاستثماري الاتفاق على حل نزاعهم بالوسائل الودية أو عن طريق التحكيم.

ج- عند حدوث نزاع بين المستثمر والحكومة فيما يتعلق بالمشروع تتم تسويته بالطرق الودية ما لم فيتم حله عن طريق التحكيم وفقاً لما يلي- :

1- وفقاً لقواعد وإجراءات التحكيم لدى أي مركز تحكيم محلي أو إقليمي معتمد.

2- وفقاً لقواعد التحكيم والإجراءات الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (يونسترال) النافذ.

- المادة السابقة من القانون افترضت فقط ان النزاع قد يحدث بين مستثمر وآخر، الا ان المحاكم التجارية ليست الجهة المعنية للنزاع مع الحكومة او القطاع العام ، ومن هنا يأتي دور المحاكم الإدارية في حال النزاع مع الحكومة والتي لم يشر اليها القانون.
- لم يحدد القانون أيضا آلية اعتماد مراكز التحكيم، وكيف يمكن اعتبارها مراكز تحكيم مقبولة في التحكيم بين الأطراف المعنية في العملية الاستثمارية، حيث لم يشر القانون الى هذا، او حتى يوضح ان على الهيئة تطوير لائحة للتعاطي مع مراكز التحكيم، وقد تكون وجهة نظري قاصرة في الاطلاع على الأدوات التي تمتلكها الهيئة في هذا الباب، الا انه في النتيجة وكلما توفرت بيئة قانونية فاعلة كانت احدى عناصر الجذب الاستثماري وداعم للاستقرار. وهذا تلقائياً يتطلب قراراً سياسياً

من الدرجة الأولى بتحييد منظومتي التشريع والقضاء عن العمل السياسي وتدخلات الحكومة. حيث والقضاء المستقل والقوي هو أبرز متطلبات ضمان الاستثمار.

1.4.من أكبر محفزات الاستثمار هي سياسات الضرائب والجمارك والجبايات الأخرى في الدولة، حيث لا يشمل قانون الاستثمار أي توصيف للحوافز الاستثمارية، عدا الإشارة في المادة 28 بأن المشاريع الاستثمارية التي أنشأت بموجب هذا القانون تحصل على أي حوافز ضمن القوانين النافذة الأخرى للجهات المختصة، إلا أن هذا النص لم يشر أو يوضح ما هي تلك القوانين أو ما الذي يعتبر ضمنيا حوافز استثمارية، حتى صياغة المادة قد لا تكون موجهة أو محفزة للاستثمار، نص المادة 28:

- مادة (28) تتمتع المشاريع الاستثمارية التي أنشئت وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة بأية حوافز أو مميزات منصوص عليها في القوانين النافذة.
- لذا أعتقد أن لدينا فجوات في تطبيق تلك الحوافز التي قد تكون ضمن قوانين ضريبية أو جمركية لتحفيز الاستثمار وجاذبية الأعمال، ما قد يلاحظه المستثمر المحلي هو اعتماد الحكومة على الضغط المستمر في سبيل تحصيل الضرائب والجمارك ومختلف الجبايات مما يجعل بيئة الاستثمار طاردة أكثر منها جاذبة بل وقد تكون منفرة لبيئة الأعمال،
- كما أن الإجراءات المتعلقة بالزكاة تضيف عبئاً أكبر على جاذبية الاستثمار، قد تستهلك الضرائب والزكاة أكثر من نصف الأرباح الشركات الحالية فكيف تكون فاعلة في جذب الاستثمار، في ظني أن الأمر بحاجة ملحة إلى مناقشة واضحة لإطار السياسات الضريبة والزكوية والجمركية، ويفترض بالدولة أن تحدد مسارها في التعامل مع الضريبة والزكاة، وهذا الأمر يتطلب نقاشا اقتصاديا موسعا لتحديد مصادر إيرادات الدولة والتعامل معها وجنيها بطريقة محوكمة وعادلة ومساءلة، دون تمييز بين مواطنيها أو الوافدين إليها من مسلمين أو غير مسلمين.

2. كفاءة ممارسة وتأسيس الأعمال:

- تأتي تاليا ب 25 درجة، وهي لا تهم فقط الاستثمار الخارجي، بل الاستثمارات الداخلية، وحتى الأعمال الناشئة، وهنا سنركز على التالي:

2.1.تبسيط وتسهيل خطوات إطلاق الاعمال وربطها بأدوات التمويل المناسبة لها من الجهات المختصة وعدم إطالة الإجراءات والأطراف التي تعتمد تأسيس الاعمال وخاصة الاعمال ذات الكفاء العالية في التشغيل والاعمال الريادية والابتكارية.

2.2.الأراضي ومواقع الاستثمار، وهذه من أبرز المعضلات في وجه الاستثمار جاهزية المواقع والأرضي وسهولة الحصول عليها والتخلص من أعباء وتكاليف الاستثمار المتعلق بالأرض

والموقع أي اننا بحاجة الى "آلية وإدارة موحدة لنطاق استثماري واسع" والتخلص من عبء القبيلة وتدخلات السياسة وأصحاب النفوذ، ورغم أن القانون أشار إلى الأراضي في مادتين في القانون برقم 6 و 27

- مادة (6) يحق للمستثمر أن يشتري أو يستأجر وأن يحصل على حقوق الانتفاع بالأراضي والمباني سواءً المملوكة ملكية خاصة أو عامة، وفقاً للقوانين النافذة لغرض إقامة المشروع الاستثماري بموجب هذا القانون.
- مادة (27) إذا كانت الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري من أراضي الدولة واستكمل المستثمر جميع العقود والتراخيص اللازمة لإنشاء المشروع فإن أي دعوى نزاع حول الأرض توجه على الهيئة العامة للمساحة والأراضي والتخطيط العمراني، كما أن رفع الدعوى لا يوقف سير العمل في المشروع الاستثماري.
- في ظني ما سبق قد لا يساعد على تحفيز الاستثمار، بل إن موضوع الأراضي أصبح مشكلة في حد ذاتها، حيث وكأن على المستثمر البحث والسعي للحصول على أراضٍ أو مواقع استثمارية، وكثيرا من الأحيان تجد أن تلك المشاريع أصبحت في مناطق سكنية وبعيدة عن مقومات سلاسل الإمداد لتلك المشاريع، كما أن هذه الآلية فتحت باباً غير مسيطر عليه، لا يساعد على خلق بيئة محفزة وجاذبة للاستثمار، أحياناً كثيرة تصبح قيمة الأرض بتكلفة تأسيس ذلك الاستثمار، مما يُصعب الإدارة بالطريقة الحالية، حيث أكرر عبارتي السابقة لا بد من آلية وإدارة موحدة لنطاق استثماري واسع وقد يتطلب دراسة واسعة للقوانين ذات الصلة بل وإصدار قوانين لتنظيمها بما يخدم بيئة استثمار جاذبة وحيوية.

2.3.التكامل الصناعي،

- أي صناعة تطلب تكاملا أما من ذات الاستثمار أو من خلال بيئة داعمة للتكامل الصناعي، وقد ترتبط هذه النقطة بالنقطة السابقة المتعلقة بالأراضي، فهذا تلقائيا يتطلب التوجه إلى إطلاق عدد من المناطق التنموية لدعم التكامل الصناعي، أو العمل على إنشاء أو تطوير مدن حضرية مستدامة كما هي التجربة المصرية والهندية والسعودية وهذا يتطلب قوانين المطلوبة، في إطار هدف استراتيجي من تلك المدن، وما هي نموذج الوظائف في تلك المدن، وما هو نمط تلك المدن اقتصاديا وبيئيا... هذا سيوجه تلقائيا جاذبية الاستثمار في تلك المدن وتوفير كل متطلبات التكامل في أي صناعة من تلك الصناعات. وقد يكون هذا مدخلا في تأسيس الصناعة بغرض التصدير.

- لا يشتمل القانون او القوانين ذات العلاقة عن أي حوافز متعلقة بتحفيز المستثمرين كمطورين او منظمين لخلق تكامل صناعي او تأسيس وتطوير مدن صناعية او مناطق اقتصادية ذات اهداف استراتيجية. واتوقع ان يكون هذا ضمن أدوات ضمان وتحفيز الاستثمار وإطلاق الاعمال.

2.4.الكفاءة البشرية

- فالكفاءة غير الجيدة عبء مالي وزيادة في الهدر، بالتالي سأشير من جديد، إلى إعادة النظر في منظومة التعلم في اليمن، وتحديدا منظومة التدريب المهني، لا ينبغي أن نخلط بين متطلبات توفير المهن، والدراسة الأكاديمية، كل مهنة يمكن صقلها في فترة قد لا تتعدى السنة، ولا يعني حرمان المهني من الدخول إلى الجامعة، بسبب قصر مدة التأهيل المهني، أن أراد ان يلتحق بالجامعة لاحقا بعد استقرار وضعه المالي. يمكن أن أشير هنا إلى رؤيتي منظومة التعلم الشامل التي سعيت لوضع وجهة نظر لمعالجة منظومة التعليم. [30]

3. **الكفاءات الاقتصادية**:

- هي بذات قوة المحور الأول أي 30 درجة، وقد أشرت أن اليمن لا يمثل قوة سكانية فقط كمستهلكين بل نافذة صناعية للقرن الأفريقي متى توفرت المقومات الصناعية التكاملية المطلوبة، وهذا يعني أنه لن يكون هناك ضرر في أن يبقى سعر صرف الريال في مستواه الحالي أمام الدولار لأن القيمة المستردة من قدرة الصادرات على جني الإيرادات بسبب السعر المنخفض للعملة الوطنية يدعم زيادة الصادرات. بمعنى أن القدرة الشرائية ستتضاعف تلقائيا مع زيادة حوافز الاستثمار والتي تعني زيادة التشغيل والتوظيف، إلا أن النقطة المحورية هنا تتمركز في محور أساسي اركز عليه:

3.1.**المنظومة المالية**:

- أحد أهم عناصر جذب الاستثمار هي استقرار وقوة المنظومة المالية في البلد واستقلاليتها، والتي تعني توفر بنك مركزي قوي ومحايد، يتفاعل مع معطيات السوق، ويوازن بينها،
- لا يوفر القانون أو القوانين للجهات المختصة أي حوافز تمويلية أو نقدية،
- كما تبرز مشكلة أخرى جاءت من خلال الإشاعة أن البنوك التجارية هي "بنوك ربوية" ، هذا المفهوم قائم على فرضية في ظني غير واقعية في النقد وهي "لا تضخم لا فائدة" ، فالاقتصاد النقدي قائم على التضخم، ليس كما اقتصاد المقايضة والذي نفترض أنه اقتصاد تقليدي لا يمارس بشكل كبير في كل الأنشطة التي تعتمد على الاقتصاد النقدي.

[30] https://2u.pw/sQUWi

- بالتالي النقد حركته تؤدي إلى التفاعل بين التضخم والكساد، إحدى أهم الأدوات لقدرة المستثمر على استرداد القيمة الحقيقية للنقد في وقته الزمني، حيث يتعرض للخصم الفعلي مع الزمن، يتطلب معالجته بالفائدة، وحتى لا تكون المسألة عشوائية من وجهة نظر أضعها هنا، أتوقع أن يتم دراسة هذا المفهوم في ورش عمل تجمع الاقتصاديين ورجال المال والأعمال، والسلطات المختصة، والخبراء، وعلماء الدين للنقاش حول هذا المفهوم (الربا والبنوك) ، هذا جانب والذي إن لم يعالج، سنواجه مشكلة مستمرة في تفعيل إجراءات تمويلية وأدوات استثمارية أخرى، من أبرز تلك الأدوات البنوك المجتمعية أو بنوك حشد التمويل، وأسواق البورصة، وغيرها. عدا مشكلة عميقة في تعاطي الفرد في أنه يتعامل مع بنوك مخالفة لشرع الله تعالى.

4. **كفاءة البنية الأساسية**: وهي تمثل 15 درجة، ومن أبرز تلك المحاور:

4.1.جاهزية الخدمات اللوجستية المتنوعة، كالطرق والموانئ البرية والبحرية والجوية، واليمن لديه أكبر عدد من الموانئ والمطارات، وهي بحاجة إلى تأهيل فاعل،

- لا يوفر قانون الاستثمار أو قوانين الجهات المختصة أي حوافز متعلقة في هذا الجانب، لذا اعتقد أنه يأتي الدور لإصدار قوانين تحفز الاستثمار في البنية التحتية من خلال تحفيز وتعزيز الأنواع المتعددة المناسبة من عقود الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية وإدارة الشركات والمؤسسات العامة، وهي أنواع عدة، أبرز تلك العقود بصورة مختصرة: [31]

1. عقود الخدمة SERVICE CONTRACTS
2. عقود الإدارة Management contracts
3. عقود الامتياز Franchise contracts
4. عقود الإيجار Afterimage contracts
5. الخصخصة Privatization
6. البناء والتشغيل ونقل الملكية Build :**BOT**، Operate and Transfer
7. البناء والتشغيل والتملك ونقل الملكية Build :**BOOT**، Operate and Transfer، Own
8. البناء والتملك والتشغيل Build :**BOO**، Own and Operate
9. التأهيل والملكية والتشغيل والنقل **ROOT**: Rehabilitate Own Operate Transfer
10. التأهيل والتملك والتشغيل **ROO**: Rehabilitate Own Operate
11. (Design Build Finance Operate) **DBFO**. هذه نسخة من BOT مع بعض الفروق في النظام البريطاني.

[31] www.albertocagra.com

- لست هنا في شرح تلك العقود، وإنما الإشارة إليها والتي سيسهم تطويرها عبر آلية تشمل القانون، وجهة التعاقد، قد تكون إدارة ضمن هيئة الاستثمار أو هيئة جديدة مشتركة بين التخطيط والمالية،
- واعتقد للوصول إلى هذا المستوى علينا البدء في حوار فاعل وحقيقي بين القيادة السياسة والقطاع الخاص بإشراك القطاع المجتمعي، بعد ازالة العقبات الأساسية للحوار الفاعل:

1. ضعف التواصل أو غياب الثقة بين السلطة والقطاع الخاص. (**بناء الثقة**)
2. عدم وضوح الرؤية والغرض الرئيسي من الحوار، (**تحديد إطار الرؤية المشتركة**)
3. وعدم إيجاد آلية ملزمة لتنفيذ مخرجات الحوار، (**متخذي قرار فاعلين**)
4. خطر الاستحواذ من السلطة وتحويل الحوار إلى إطار آخر من بيروقراطية السلطة. (**حوكمة عادلة ومشاركة ومساءلة للحوار**)

- هذا سيسهم في الوصول إلى صورة لتطوير آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وقد يتطلب إنشاء صناديق متخصصة للاستثمار في البنية التحية وضمان الاستثمار.

خلاصة:

- لا يعني ما استعرضته في هذا الفصل أننا لا نمتلك جاذبية للاستثمار في اليمن، ولا يعني أننا نمتلك تلك الجاذبية،
- نعم لدينا مجموعة من الامتيازات في اليمن تجعل العمل على تهيئة مناخ استثماري أكثر جاذبية فارقا معنا، بل قد يكون الأكثر جاذبية في المنطقة، وهذا يتطلب تحركا فاعلا لتهيئة بيئة الأعمال والمحفزات لها.
- خلاصة القول إن الجهة المعنية بتحفيز بيئة الاستثمار في اليمن وفقا للقانون هي الهيئة العامة للاستثمار، عبر نظام النافذة الواحدة والتي تربط كل الجهات المختصة في بوابة واحدة لخدمة المستثمر والاستثمار وتوجيه الاستثمار في القطاعات الوطنية ذات العائد الأبرز والداعم لنمو الاقتصاد الوطني. ولأن مناخ الاستثمار الجيد يأتي من بيئة أعمال جيدة فلا تحقق فوائد قانون الاستثمار إن لم تكن القوانين المرتبطة بالجهات المختصة داعمة لبيئة أعمال صحية جيدة، باختصار تنعكس بيئة الأعمال على بيئة الاستثمار إيجاباً أو سلباً، والعكس قد يكون صحيحاً إن كان للهيئة القدرة على تعزيز بيئة الأعمال من خلال إدارة أعلى تحكماً وارتباطاً بالجهات المختصة والمساعدة في تحفيز بيئة الاستثمار.

النتائج و التوصيات:

ما قدمته في هذه الورقة ، مجرد محاولة لفهم حال الاستثمار في اليمن، والذي ينعكس تأثيره على الاقتصاد اليمني تلقائياً، ومن خلال هذا مررت بالعديد من النقاط، وكان الغرض منها أن نسهم في تحديد رؤية مشتركة لاقتصاد يمني قوي جاذب للاستثمار، ولذا أظن أنه حان الوقت لتأسيس مجلس حوار اقتصادي في المستوى الأعلى، على مستوى قيادة الدولة، في إطار محوكم وعادل، مشارك وشامل ومسائل، يشتمل على:

- أعضاء من ممثلي القطاع الخاص من كياناته الرسمية على رأسها الاتحاد العام والغرف التجارية،
- وييسر تلك الاجتماعات مجموعة فنية من الخبراء،
- بمشاركة من ممثلين من القطاع المدني "القطاع الثالث" ،
- مع وضع آلية لإشراك جميع الأطراف غير المشاركة في تلك الجلسات،
- يتم في ذلك المجلس تعيين هيئة رئاسة بعدد بين 2-5، يرأسهم رئيس الحكومة أو لمستوى رئيس الدولة، بعضوية من القطاع الخاص، لتكون تلك الهيئة المعنية برفع القرارات،
- ويتم مشاركة كل مخرجات اللقاءات مع كل الأطراف المعنية،
- واستقبال المقترحات عبر آلية تديرها سكرتارية يتم تشكيلها من القطاع المدني والخاص والحكومي.
- **هذا الحوار أتوقع أن يسهم في تحقيق التالي:**

1. تفعيل حوار فاعل بين السلطة والقطاع الخاص، يضع محورا للتحرك في وضع رؤية واستراتيجية وطنية تحدد مرتكزات الاقتصاد الوطني،
2. إزالة كل العقبات والعثرات التي تعيق بناء اقتصاد وطني قوي، وإعادة تقييم متطلبات تحفيز بيئة الاستثمار وتأسيس الأعمال.
3. دراسة وتحديد رؤية اقتصادية وطنية شاملة للتعافي الاقتصادي في: (الموارد البشرية والبنية الفوقية والبنية التحتية) ومحاور الاستثمار في الكفاءات الأربع: البنية الفوقية، وكفاءة الأعمال، وكفاءة الاقتصاد، وكفاءة البنية التحتية.
4. تطوير آلية فاعلة في الشراكة مع القطاع الخاص، وتفعيل دوره في إدارة القطاعات الاقتصادية للدولة، ومساهمته في التعافي والبنية التحتية.
5. تطوير بيئة تمويلية مالية ذات ثقة وفاعلة بإدارة مركزي يمني قوي ومستقل.

ولن يكون هذه الحوار فاعلا دون إزالة العقبات الأساسية لحوار فاعل بين القطاعين:

1. بناء الثقة.
2. تحديد إطار الرؤية المشتركة.
3. متخذي قرار فاعلين.
4. حوكمة عادلة ومشاركة ومساءلة للحوار.

- وقد اشرت الى الكفاءات التي يتوقع تعزيزها عبر:

الكفاءات الرئيسية	التوصية
كفاءة البنية الفوقية	1. مراجعة وتحديث قانون الاستثمار، 2. وضع آلية وقوة إلزامية لصالح النافذة الواحدة يتقيد بها جميع الجهات المختصة الداعمة للاستثمار وإطلاق الأعمال. 3. مراجعة واضحة لإطار السياسات الضريبة والزكوية والجمركية، والإشارة بشكل واضح إلى جميع الامتيازات والحوافز للاستثمار والمرتبطة في قوانين الضرائب والجمارك وغيرها من القوانين في قانون الاستثمار وتأكيد تفعيلها عبر النافذة الواحدة. 4. مراجعة وتحديث وتطوير قوانين داعمة لتأسيس الأعمال تدعم بشكل إيجابي تشكيل كيانات الأعمال تتفاعل مع متطلبات وحجم الاستثمار. 5. قوة القضاء في المراقبة والتحقق من تطبيق القوانين، عبر استقلالية قضاء متكاملة.
كفاءة تأسيس الأعمال	1. تطوير آلية وإدارة موحدة لنطاق استثماري واسع (أراض ومواقع ومناطق ومدن) وقد يتطلب هذا دراسة واسعة للقوانين ذات الصلة بل وإصدار قوانين لتنظيمها بما يخدم بيئة استثمار جاذبة وحيوية. 2. تطوير آلية وقوانين للتوجه إلى إطلاق عدد من المناطق التنموية لدعم التكامل الصناعي. 3. إعادة النظر في منظومة التعلم في اليمن، وتحديدا منظومة التدريب المهني.

الكفاءات الاقتصادية أو جاذبية السوق	1. التركيز على اليمن كمركز صناعي للقرن الأفريقي، وما يتطلبه ذلك من تأسيس لاستراتيجية التصنيع بغرض التصدير ومراجعة وتطوير قانون المدن الحرة وتفعيل برنامج تطوير مدن الموانئ ضمن قانون وتضم هيئته ضمن الجهات المختصة في النافذة الواحدة، وتفعيل الإجراءات لتحفيز هذا التوجه. 2. بنك مركزي قوي ومحايد، دون تدخلات السياسة والحكومة. 3. إطلاق دراسة شاملة لوضع مفهوم نهائي واقتصادي عن (الربا والبنوك) في ورش عمل تجمع الاقتصاديين ورجال المال والأعمال، والسلطات المختصة، والخبراء، وعلماء الدين.
كفاءات البنية الأساسية أو البنية التحتية	1. تحفيز وتعزيز الأنواع المتعددة المناسبة من عقود الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية. 2. إنشاء صناديق متخصصة للاستثمار في البنية التحتية وضمان الاستثمار فيها.

- ولكي يتحقق ذلك يتطلب:

المتطلب	المسئولية	نطاق التحقق
تأسيس مجلس الحوار بين القطاعين الحكومة والخاص	السلطة التنفيذية والقطاع العام والقطاع الخاص [32]	يمكن تحقيقه في وقت قريب
استراتيجية وطنية محددة لمرتكزات الاقتصاد وموجه للاستثمار	مجلس الحوار بين القطاع العام والخاص	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل
آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مجلس الحوار بين القطاع العام والخاص	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل
تحييد منظومتي التشريع والقضاء عن السياسة والحكومة	قيادة الدولة	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل
تحييد منظومة البنك المركزي عن السياسة والحكومة	قيادة الدولة	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل
دراسة موسعة حول مفهوم (الربا والبنوك)	الحكومة	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل

[32] القطاع الخاص أي كيانات القطاع الخاص الممثلة له كاتحاد الغرف التجارية والغرف التجارية والصناعية والزراعية وغيرها في اليمن.

	متخصصون في الاقتصاد والبنوك علماء دين جمعية البنوك القطاع الخاص	
مراجعة وتحديث قانون الاستثمار والقوانين ذات العلاقة بالجهات المختصة وربط أوسع للجهات المختصة بالاستثمار والتنمية وتأسيس الأعمال في اليمن	السلطة التشريعية الحكومة هيئة الاستثمار والجهات المختصة من القطاع الخاص (الاتحاد العام والغرف التجارية)	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل
آلية وإدارة موحدة لنطاق استثماري واسع (أراض ومواقع ومناطق ومدن)	السلطة التشريعية الحكومة هيئة الأراضي الأوقاف هيئة الاستثمار هيئة المساحة الجيولوجية هيئة المناطق الحرة	يتطلب وقتاً للبدء و الوصول الى مستوى أفضل

- ولمساعدة هيئة الاستثمار لتوفير معايير لتحديد المشاريع ذات الأولوية، ضمن التوجه الاستراتيجي "المفترض"،[33]
  - في هذه الورقة قدمت مقترحا لمعايير يمكن أن تستخدم لتحديد أولويات الفرص الاستثمارية وفقا لاستراتيجية وطنية يتم تبنيها، تم الإشارة الى هذه المعايير في تبويب "الفرصة الاستثمارية"، وكانت تلك المعايير هي:

المعيار	وزن المعيار [34]
12. واقعي أو ملائم:	%20

[33] هذا التصور لمجموعة المعايير هي مقترح عام وليس تصور نهائي.

[34] وضعت الوزن في المعيار بناء على أولوية افترضتها كما سيأتي في نتائج هذه الورقة، بحيث ان يساوي اجمالي المعايير 100%، وليس هذا التوزين نهائي بل قابل للنقاش والتحسين بما يخدم النظرة الأساسية لقيادة هيئة الاستثمار وتوجهاتهم في بيئة استثمارية جاذبة وفاعلة.

13. المرونة:	%15
14. القدرة على التنفيذ:	%5
15. توافر التقنيات الحديثة وأتمتة العمليات	%5
16. للوجستيك	%5
17. كفاية الموارد:	%5
18. فجوة الاحتياج:	%5
19. النمو:	%10
20. تقنيات المشروع:	%10
21. الضرورة التشغيلية:	%10
22. الضرورة التنافسية:	%10
%100	

ختاما:

نحن بحاجة إلى رؤية وطنية شاملة ركيزتها الاقتصاد، داعمها المجتمع، رأسمالها اليمن الوطن الجامع. وأن يضع الجميع إطاراً واضحاً لأهمية الاستثمار كقاعدة مركزية لزيادة التدفقات النقدية وزيادة تشغيل الأيدي العاملة وتوطين الصناعة وزيادة كفاءة الأيدي العاملة، ولتحقيق ذلك يتطلب: حوارا فاعلا بين المكونات المؤثرة تحديداً الحكومة والقطاع الخاص، وصولاً إلى تأسيس شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص تعزز وتدعم بيئة الاستثمار وتأسيس الأعمال مستندة على قاعدة البناء من أعلى لأسفل أي بنية فوقية (بيئة قانونية مستقلة وبيئة محفزة وداعمة للاستثمار وتأسيس الأعمال وبنية تحتية تتناسب مع متطلبات الاستثمار).

وشكرا

وكل التقدير لحضراتكم

المصادر:

المصادر التي تم الرجوع اليها لاستكمال هذه الورقة :

1. النقاشات مع قيادة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة وأبرزهم الأستاذ حسن الكروس رئيس الغرفة، والأستاذ ابوبكر باعبيد رئيس غرفة عدن.
2. إصدارات الإحصاء السنوي عن: الجهاز المركزي للإحصاء 2012-2016.
3. منشورات المركز الوطني للمعلومات. [35]
4. تقارير مجموعة البنك الدولي عن الاقتصادي اليمني. [36]
5. المنصة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي. [37]
6. المنشورات حول اقتصاد اليمن في الموسوعة العالمية ويكيبيديا. [38]
7. منشورات وزارة التجارة والصناعة حول الاقتصاد والاستثمار في اليمن. [39]
8. المرصد الاقتصادي اليمني. [40]
9. منشورات مجموعة تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص.[41]

انتهى

[35] https://yemen-nic.info/
[36] https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen
[37] https://oec.world/
[38] https://ar.wikipedia.org/
[39] http://www.moit.gov.ye/
[40] http://eosc-yemen.org/ar
[41] http://www.publicprivatedialogue.org/